بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم الإعلام

التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات
دراسة تحليلية

The Press Coverage of Foreign Laborers in United Arab Emirates Daily Newspapers: An Analytical Study

إعداد
صالح احمد سالم هويمل العامري

إشراف
الأستاذ الدكتور حميدة سميسم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمنح درجة الماجستير في الإعلام

عمان 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية العلوم الأنسانية
قسم الأعلام

التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات
دراسة تحليلية

The Press Coverage of Foreign Laborers in United Arab Emirates Daily Newspapers: An Analytical Study

اعداد الطالب
صالح احمد سالم هويمل العامري

اشراف
الاستاذالدكتور /حميدة سميسم

2008

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{ وَأتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِكَ إِنَ الله بِمَا تَعْمَلوُن خَبِيراً}

(سورة الاحزاب, الاية :2)

صدق الله العظيم

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}

(سورة التوبة ,الاية:105)

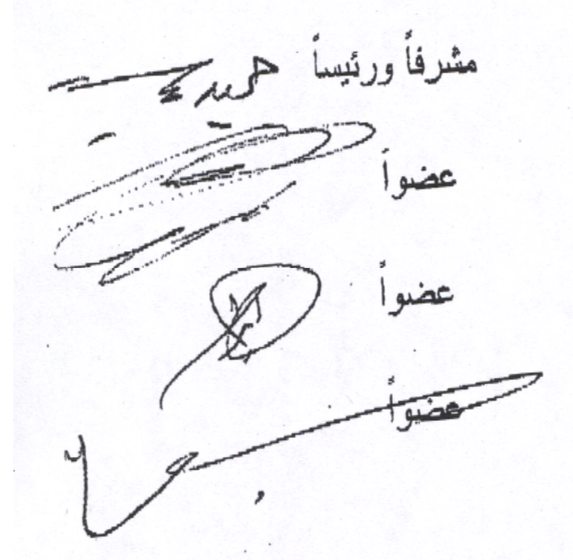
صدق الله العظيم

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات دراسة تحليلية**

وأجيزت بتاريخ ١٤ / ٦ / ٢٠٠٨

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. الأستاذ الدكتور حميدة سميسم	مشرفاً ورئيساً	
٢. الأستاذ الدكتور عصام الموسى	عضواً	
٣. الدكتور ابراهيم أبو عرقوب	عضواً	
٤. الدكتور محمود شلبية	عضواً	



التفويض

أنا صالح احمد سالم هويمل العامري، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات :دراسة تحليلية "، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم : صالح احمد سالم هويمل العامري

التوقيع:

التاريخ : 14/ 6 /2008

الإهـــــداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي ، عرفاناً بجميل سموه ودعمه اللامحدود مادياً ومعنوياً لرحلة دراستي والتي لم تكن لتنجز لولا ذلك الدعم والتشجيع.

وأعاهد سيدي صاحب السمو أن أعمل ما وسعني الجهد لإعلاء اسم دولة الإمارات بقيادة سيدي صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان .

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لي أمر إعداد هذه الرسالة ووفقني لإتمامها لتكون لبنة في بناء العلم النافع للناس. ويسرني أن أتقدم بالشكر أولاً لأستاذتي الفاضلة حميدة سميسم لسخائها في البذل والعطاء ولتحملها كثرة مراجعتي من كثرة التعديلات والمراجعات.

وأتقدم بالشكر كذلك لجامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا وللدكتور سعد السعد وأساتذة قسم الإعلام وأخص منهم بالذكر لمن درسني وسهر على تقويمي، وأشكر لجنة المناقشة لتشريفي بقبول مناقشة الرسالة وإغنائها بالملاحظات والتوجيهات العلمية الرصينة.

والشكر موصول لسفارة بلدي الحبيب ممثلة بسعادة السفير رحمة الزعابي والملحقية الثقافية ممثلة بسعادة الملحق زهدي الخطيب والأستاذ سمير حمدان المرشد الأكاديمي للسفارة على مساندتهم لي وتذليل كل الصعوبات التي اعترضت مسيرتي.

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على شكل ومضمون التغطية الصحفية اليومية لقضايا العمالة الوافدة من خلال عينه تمثل توجه الصحافة شبه الرسمية (الاتحاد والبيان) و الصحافة الخاصة (الخليج). ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة بذلك البحث أداة تحليل المضمون. وتم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المستخدمة (أداة تحليل المضمون) من خلال عرضها على ثلاثة محكمين مختصين في المجال الإعلامي، وعرضها على محللين أثنين من طلبة في السنة الرابعة من تخصص الإعلام في جامعة الإمارات، إضافة إلى الباحث، إذ تم اختيار عينة عشوائية من الصحف الثلاث بمعدل عددين من كل صحيفة، وبعد إجراء التحليل كانت نسبة الاتفاق (88%). واعتمدت كذلك على مختلف الفنون الصحفية كوحدة أساسية للتحليل سواء كان ذلك خبراً أم مقالا لكاتب أم تقريراً أم تحقيقاً ولهذا الغرض تم تحليل كل وحدة حسب تصنيفات الدراسة.

وتم تطبيق الدراسة على صحف صدرت خلال فترة زمنية تمتد أول يناير 2004 حتى نهاية ديسمبر 2004، وقد اختار الباحث عينة من مجتمع الدراسة بنسبة 20 % من الصحف الثلاث، بواقع 73 عدد من كل صحيفة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على الخبر، وقلة المساحة التي تحتلها أخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية، كذلك توصلت الدراسة الى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين نوع الصحيفة التي نقلته، ولوحظ ان صحيفة الخليج كانت الأكثر

تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة. بالاضافة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحـصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين جنسية العمـال موضـوع الخبرولـوحظ ان العمالة الآسيوية كانت الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

كذلك أشارت النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلـق بالعمالة الوافدة وبين الفئات العمرية للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبـار، حيـث لـوحظ ان العمال من الفئات العمرية بين 20 إلى 30 عاماً كانوا الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة. الى جانب وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين المستوى التعليمي للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبار، إذ أن العمال الأقل تعليماً من فئة ثانوية عامة فما دون كانوا الأكثر تكراراً في للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم وسائل الإعلام وذلك لإعداد بـرامج توعيـة تحـث المواطنين على الاعتماد على النفس وبيان مخاطر الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية، و رسم سياسة وطنية تساعد على تقليل نسبة العمالة الوافدة عن 40% مـن جملـة السكان في دولة الإمارات.

Abstract

The study aimed at identifying the form and content of daily press coverage to the non-domestic laborers, through a sample that represents the state press (Al-Ithad and Al-Bayan) and the private press (Al-Khalij).

To achieve the aims of the study, the researcher applied the descriptive – analytical method that based on the content – analysis tool. The research examined the tool reliability and validity by presenting it to three specialists and two graduate students specialized in press and media. The researcher chose a pilot sample from the three newspapers, consisted of two issues for each.

After analysis, the percentage of agreement among analysts was 88%. The researcher analyzed the three dialies, that had been published in 2004, represented by 20% sample, which constituted 73 issue.

The study concluded that the coverage for foriegn laborers consisted the highest percentage of dialies. Moreover, the study resulted that there was not a significance correlation between the source of news and the newspaper that presented it. It noticed that the Al-khalij newspaper was the same comprehensive press covering the non-domestic laborers affairs.

There was not also any significance correlation between the source of news and the nationality of laborers and the subject of the news. The Asian Laborers were the center of press coverage.

The study revealed a significance correlation between the source of news and the age of laborers. It noticed that laborers from 20-30 years old were the center of press news coverage. Moreover, the three press highest the level of education of laborers. Those who belonged to the low level of education were the center of press coverage.

At the end, the study recommends that the government must support all media forms to conduct initiative programs to urge Emirates people to depend on themselves and to reduce the percentage of foreign laborers to less that 40% of the total population.

الفصل الأول

الإطار العام

المقدمة:

تعتبر العمالة الوافدة من الظواهر الاجتماعية الجديدة والتي ترافق وجودها مع ما يشهده مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من تطور في جميع مناحي الحياة وبشكل خاص جانبها الاقتصادي.

أصبحت ظاهرة العمالة الوافدة في دول الخليج عامة ودولة الإمارات خاصة من الظواهر المعقدة التي تتشابك مع ظروف هذه المجتمعات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وكان للزيادة في عائدات النفط مع بداية سبعينيات القرن الماضي دور كبير في الشروع في إعداد خطط اقتصادية طموحة. وكنتيجة لقلة عدد السكان وندرة الكوادر والحاجة إلى الأيدي العاملة ازداد الطلب على العمالة الوافدة لكافة المهن خاصة تلك التي لا تحتاج للأيدي الماهرة. وبرزت الحاجة إلى جلب الأيدي العاملة الأجنبية لاستخدامها في عملية البناء الشاملة ، خاصةً من دول جنوب شرق آسيا كالهند ومن الدولة الجارة إيران.

شهدت دولة الإمارات تطوراً سريعاً في النمو السكاني خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، حيث كان عدد سكان الإمارات عام 1957م حوالي (206473) نسمة، شكل الوافدون 45% ، وفي عام 1961م ارتفع العدد إلى (321621) نسمة وبلغت نسبة الوافدين 50% ، وفي تعداد عام 1965م ارتفع عدد السكان إلى (467339) نسمة وكانت نسبة الوافدين 53% . بقيت هذه النسبة ثابتة في عام 1970م ، ثم توالت الزيادة في عام 1973م بسبب ارتفاع أسعار النفط والذي صاحبه انطلاق عدد من الخطط الإنمائية في دول الخليج مما اضطر هذه الدول نظراً لانخفاض عدد السكان الأصليين فيها إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية حتى أصبحوا يشكلون ثقلاً في تركيبة القوى العاملة. (أسود، 1988،64)

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الوضع وتعظيم الاعتماد على الموارد البشرية الوطنية والتخطيط لترشيد وتقنين العمالة الوافدة. ونظراً لندرة الدراسات العلمية التي تتصدى لبحث تكلفة وجود العمالة الوافدة وفوائدها وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية ـ اجتماعيا واقتصادياً لهذه الظاهرة وخاصة تجاه المواطنين ـ فإن التخطيط العلمي يتطلب إجراء مزيد من الدراسات التي تقيس اتجاهات العمالة الوافدة نحو المجتمع الإماراتي للكشف عن طبيعة عدم الوعي الجمعي للعمالة الوافدة وأبنائها بكافة قطاعاتهم المثقفة وغير المثقفة تجاه مواطني دولة الإمارات, مما يساعد في رسم سياسة واضحة تخدم المشروعات التنموية بكفاءة عالية وبأقل تكلفة ممكنة.

ونظراً لانتشار العمالة الوافدة في البيوت والمدارس والشركات ومختلف المؤسسات، وتنوع ثقافاتها وأنماط حياتها ودياناتها, فإن المجتمع الإماراتي بأسره واقع في إطار احتمالات أن يكون لهذه العمالة آثار سلبية تجاه أبناء الإمارات سواء في المستقبل القريب أم البعيد، وسواء على المستويات الفردية أم الجماعية والمؤسسية في المجتمع الإماراتي. لذا ستسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التغطية الصحفية لقضايا العمالة الوافدة في صحافة الإمارات و بيان آثارها السلبية على الأمن الوطني الإماراتي وعلى السوق الاقتصادية و على التركيبة السكانية .

مشكلة الدراسة:

تبحث الدراسة الحالية آلأثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة والتي أصبحت من المشاكل التي تلقى بظلالها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج بشكل عام وفى دولة الإمارات بشكل خاص. وتحاول أن ترصد كذلك ما لها من تأثير مباشر على حياة المواطن الاماراتى الاجتماعية والتي تتمثل في تأثيرها على سلوك الفرد وعلى لغته وعاداته، بل أصبحت تنافس المواطن في مجال الحصول على فرصة عمل، وهذا يرجع إلى زيادة عددها بدرجة كبيرة وبشكل خاص العمالة الآسيوية ومن مختلف الجنسيات. وتشير بعض المصادر بأن المواطنين يشكلون ما نسبته 10% من إجمالي السكان في الدولة والبالغ عددهم ما يقارب 4200000 نسمة. وهناك دراسات تنبؤية تشير وفي حال استمرار توافد العمالة الأجنبية إلى الدولة بهذا الحجم فإن التركيبة السكانية ستشهد خللاً بالغاً حيث لن تزيد نسبة المواطنين عن 5% من مجمل سكان الدولة في المستقبل القريب (عبد الله، 1988، 42).

إن زيادة العمالة الأجنبية وما تتركه من آثار سلبية بدت تطفو على السطح وظاهرة للعيان في مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتستدعى الاهتمام من الباحثين لدراستها والتنبيه إلى خطورتها على المجتمع الخليجي والإماراتي بشكل خاص ، ووضع المعالجات الجذرية لحلها. وقد يكون ذلك بالتركيز على دور وسائل الإعلام من خلال تحليل واقع التغطية الصحفية لهذه المشكلة ومدى إبراز الصحف المحلية لآثارها السلبية على الأمن الوطني الإماراتي وعلى السوق الاقتصادي وعلى إظهار الخلل الواضح في التركيبة السكانية الإماراتية مستقبلا.

أسئلة الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى الحاجة الفعلية للعمالة الوافدة اللازمة لإدامة عجلة الحيـاة الاقتـصادية فـي الدولة؟
2. ما هي الآثار السلبية للعمالة الوافدة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني في الدولة؟
3. ما مدى اهتمام الصحافة المحلية المختلفة بإبراز القضايا المتعلقـة بالعمالـة الوافـدة ومشاكلها؟
4. كيف تناولت الصحافة المحلية العمالة الوافدة إلى الدولة وتأثيرها على مجريات الحياة منذ بدء تدفقها للدولة؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية لتناولها التغطية الصحفية لمـشكلات العمالـة الوافـدة وبخاصة الآسيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة ،والتي تعد من أكبر وأخطر التحـديات في العصر الحديث . وتناقش الدراسة أبعاد تشغيل العمالـة الوافـدة وخـصوصاً الأجنبيـة وخطورتها كونها تشكل الغالبية العظمى من قوة العمل، وتشكل نسبة كبيـرة فـي المجتمـع الإماراتي. والخشية من استمرار الاعتماد عليها وما سيترتب عليه من انعكاسـات أمنيـة وثقافيـة وسياسيـة واقتصادية واجتماعية خطيرة علـى المدى الطويل. وتحلـل الدراسـة تغطية صحافة الإمارات لقضايا العمالة الوافدة من رعايا الدول الآسيوية مثل الهند وباكستان، وبنغلادش، وإيران، وأفغانستان، في محاولة لاستشراف بعض الحلول والمساهمة الفاعلة فـي

الدور الاجتماعي للصحافة في مجتمع الإمارات.وكما تظهر أهمية الدراسة من أهدافها التي تلقي الضوء على قضية هامة تشغل الرأي العام الإماراتي ولها تأثير كبير على مستقبل العمالة والقوي العاملة بالدولة ، وتعد النقاط التالية من مبررات إجرائها:

- تقديم دراسة علمية في مجال الدراسات الصحفية في الإمارات كدراسة منهجية مقارنة بين الصحف الإماراتية اليومية،التي تتناول مشكلة الخلل في التركيبة السكانية وأثرها على الهوية الوطنية.
- العمالة الوافدة وما يرافقها من مشكلات حيث تعتبر من موضوعات الساعة الأكثر حيوية وسخونة في دولة الإمارات خاصة ومنطقة الخليج عامة.
- تبحث الدراسة في مشكلة قائمة بالفعل ويعاني منها مواطنو دولة الإمارات خاصة فئة الشباب العاطلين عن العمل والذين لم يجدوا وظائف تتناسب ومؤهلاتهم العلمية (فالعمالة الوافدة تسيطر على القطاع الحكومي وتحكم قبضتها المطلقة على القطاع الخاص).
- بعد أجراء دراسة تحليل المضمون للموضوعات التي طرحت في الصحافة الإماراتية يمكننا اقتراح آليات وخطوات لمواجهة المشكلة بما يحافظ على الأمن القومي.
- تكمن أهمية الدراسة في كونها تُلقي الضوء على تطور هذه المشكلة وتعقيداتها المختلفة.
- تسلط الدراسة الضوء على اثر العمالة الوافدة في دولة الإمارات على الهوية الوطنية.

محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل مضمون الصفحة الأولى في كل من صحيفة الاتحاد و البيان وهما صحيفتان رسميتان، وصحيفة الخليج وهي صحيفة أهلية وجميع هذه الصحف تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة، واقتصرت الدراسة أيضاً على تحليل الصحف الصادرة خلال عام 2004.

التعريفات الإجرائية:

الصحافة: هي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها.

الاتصال: هو عملية معقدة ظهرت منذ ظهور الإنسان وتطورت بتطوره لأنه بطبعه اجتماعي . لذا يعد الاتصال الوسيلة الناجعة لتحقيق وتحصيل متطلبات وحاجيات الفرد. وهي عملية تبادل معلومات عن طريق نظام مشترك من الرموز و وسائط الاتصالات.

الإعلام: هو مصطلح يطلق على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار و نقل المعلومات.

العمالة الوافدة: جميع العاملين من مختلف الجنسيات العاملة من غير الجنسية الاماراتية، في دولة الامارات العربية المتحدة ذكوراً واناثاً ومن مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية.

التحقيق الصحفي: يقوم على خبر او فكره او مشكلة او قضية يستخلصها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه ثم يقوم بجمع ماده الموضوع من بيانانت او اراء او غيرها ،ثم يزاوج بينها للوصول الى الحل لعلاج القضية او المشكلة او الفكرة التي يطرحها.

(علي،2003،118)

التقرير : هوالفن التحريري الذي يقدم في شكل موضوعي ومتوازن مجموعة من الوقائع ،والمعلومات ،والاراء حول حدث او قضية او شخصية من الشخصيات او اكثر من عنصر من هذه العناصر مع وجود دافع اخباري ويسمح لمحددة بالوصف او التفسير او التعليق والربط بين الاحداث والمواقف وردود الافعال .(علي،2003،117)

المقال: هو عباره عن رسالة اتصالية يتم تقديمها للقارىء،والرساله المنظمة ينتج عنهااحتفاظ اكثر بموادها والقالة قد تعرض اعتمادا على نموذج الزمان والمكان والنظام الاستدلالي او الاستقرائي او التنظيم النفسي . (علي،2003،131)

الخبر: هو وصف دقيق وموضوعي وصادق وواضح لحدث أو اجراء أو قرار تم أو يتم الآن أو سيتم مستقبلاً أو قضية تهم الجمهور، ويجب عرض الخبر بشكل متوازن وترد فيه الحقائق كما جائت من مصادرها. (السكر وطواحين،16،2002)

المندوب الــصحفي: هو الصحفي الذي يبحث عن المعلومة لانتاج الخبر وينقله إلى الوكالة أو الصحيفة بأسرع وأقرب وسيلة متاحة. (السكر وطواحين،16،2002)

مصادر الأخبار: وهي المصادر التي لا تستطيع أي وسيلة اتصال أن تؤدي وظيفتها كما ينبغي خاصة في هذا العصر الذي أصبحت فيه الوظيفة الأساسية لوظائف الاتصال هي المعلومات، وتنقسم هذه المصادر إلى قسمين مصادر داخلية ونقصد بها المصادر التي ترتبط بالــصحيفة ومن أهمها المندوب الصحفي والمراسل الخارجي، أو وكالات أنباء.

أهداف الدارسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على شكل ومضمون التغطية الصحفية اليومية لقضايا العمالة الوافدة من خلال عينه تمثل توجه الصحافة شبه الرسمية (الاتحاد والبيان) و الصحافة الخاصة (الخليج) وتشمل عملية تحليل المضمون على:

- الكشف عن حجم التغطية الصحفية لموضوع العمالة الوافدة كما وكيفا في صحف الإمارات من خلال صحف العينة، وصولاً إلى إعطاء تصورات لما يجب أن تكون عليه التغطية الصحفية للعمالة الوافدة كي نستطيع خلق وعي يسهم في التعرف على حجم هذه المشكلة.
- تحديد المشكلات التي تنجم عن العمالة الوافدة والإحاطة بها وفهمها وتقدير الأخطار التي تلحقها بالاقتصاد الوطني وتوسيع إطار هذا الوعي ليتجاوز فئة المختصين ويصل لكافة شرائح المجتمع بهدف خلق الوعي الايجابي للمواطن والمتفاعل مع القضايا المهمة.
- فتح الباب أمام جهود اكبر لدراسات أعمق في موضوع التغطية الصحفية للعمالة الوافدة ومحاولة إيجاد إضافة متميزة في الحقل البحثي والمعرفي في هذا المجال ورصد الإخفاقات والإيجابيات.
- بيان موقف صحف الإمارات من العمالة الوافدة.

مكانة وسائل الإعلام في حياة الناس:

يعد المدخل الوظيفي أحد المداخل الأساسية لدراسة الاتصال الجماهيري. فالمفاهيم التقليدية للاتصال قادت بحوث الإعلام والاتصال إلى توجهين هما:

- بحثي معني أساساً بالتأثيرات الناتجة عن تعـرض الجمهـور لوسـائل الاتـصال الجماهيرية من خلال محاولة اكتشاف ما تفعله هذه الوسائل بالجمهور.
- بحثي معني أساساً بوظائف وسائل الاتصال الجماهيرية من خلال البحث عما تفعلـه هذه الوسائل من أجل الجمهور، أو الكيفية التـي يـستخدم بهـا الجمهـور وسـائل الإعلام.(أي ما يفعله الجمهور بالوسائل).

ونتج الاتجاه الأول عن القول بالقدرة الهائلة لوسائل الاتـصال فـي التـأثير علـى الجمهور، وتشكيل الرأي العام والقدرة على الإقناع. وهذا القول زاد إلى حد كبير من قـدرة وسائل الاتصال في التأثير على الجمهور، وتحويل آرائهم إلى رأي القائم بالاتصال، وتمثـل ذلك في النظريات التي ظهرت أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مثل نظريـة الرصاصـة. وعندما لاحظ الباحثون صعوبة التوصل إلى نتائج محددة حول تأثير وسائل الاتصال قـادتهم هذه الملحوظات إلى ظهور الاتجاه البحثي الثاني الذي يعنى بالعلاقة الوظيفية بـين وسـائل الاتصال وجمهورها، ومحور هذا الاتجاه هو الإجابة عن أسئلة : كيف ولماذا يستخدم النـاس وسائل الاتصال؟ أو بعبارة أخرى، ما دوافع تعرض الجمهـور لوسـائل الاتـصال؟ ومـا الإشباعات التي تقدمها وسائل الاتصال لجمهورها؟.لذا اتجه الباحثون لدراسة ما يفعله النـاس بوسائل الاتصال، بدلا من الاهتمام بما تفعله وسائل الاتصال بالجمهور، ولا يمكن من خـلال أحد هذين الاتجاهين وحده فهم مكانة وسائل الاتصال في حياة الناس. ورغم ظهـور اتجـاه حديث يربط بين المدخل الوظيفي ومدخل تأثير وسائل الاتصال، ويـستخدم نتـائج البحـوث الوظيفية لدراسة تأثيرات وسائل الاتصال، إلا أن المدخل الوظيفي منـذ أن تبلـورت أبعـاده يكتسب أهمية كبرى في دراسة وسائل الاتصال الصحفية (الشبيلي، 1983،146).

ومنذ أن نشر (هارولد لازويل) مقالته عام 1948م حول وظـائف الاتـصال فـي المجتمع، وهي مراقبة البيئة وربط المجتمع بالبيئة المحيطة به ونقل التراث الاجتماعي مـن جيل إلى آخر، أضحت هذه الوظائف أساساً لصياغة الأفكار والمداخل الخاصة بتحديد وظائف الاتصال بالنسبة للفرد والمجتمع، بعد تطويرها أو تكييفها في علاقتها بالوسيلة، أو المضمون أو المتلقين، ولكنها جميعا تجيب عن أسئلة خاصة بالوظائف التي تقوم بها وسائل الاتـصال بالنسبة للفرد والمجتمع. (الشبيلي،1983، 146)

وهناك أربع وظائف أساسية يمكن أن تخدم فيها وسائل الاتصال الفرد وتـؤثر فـي سلوكه وهي:

1. **المنفعة**، حيث إن اتجاه الفرد إلى وسيلة معينة أو مضمون معين يتحدد فـي ضـوء النفع العائد عليه من هذه الوسيلة أو هذا المضمون.
2. **الدفاع عن الذات**، وتعكس هذه الوظيفة رأي الفرد في الدفاع عن الصورة التي شكّلها عن نفسه ورفض ما عداها.
3. **التعبير عن القـيم**، فكلما دعمت وسائل الاتصال القيم السائدة في المجتمع شعر الفرد بالرضا عن هذه الوسائل. وهذا يفسر قدرة وسائل الاتصال على دعم القيم السائدة في مقابل ضعف قدرتها على تغيير الاتجاهات السائدة.
4. **الوظيفة المعرفية**، وتتمثل في حاجة الفرد إلى المعرفة التي تساعد على بناء إدراكه. كما أن الوظائف التي تقوم بها وسائل الاتصال توجد حاجات ودوافع لم تكن موجودة من قبل، تدفع الجمهور إلى وسائل الاتصال فيسعى إلى إشباع تلك الحاجـات مـن خلال التعرض لوسائل الإعلام، وهذه الوظائف هي:

- **وظيفة الإعلام:** وهي رغبة الفرد في معرفة ما يدور حوله من أحداث في المجتمع والعالم.
- **وظيفة تحديد الهوية:** وتتمثل في حاجة الفرد إلى دعم القيم الشخصية، والتوحد مع الآخرين في قيمهم.
- **وظيفة التفاعل الاجتماعي:** وتتركز هذه الوظيفة في حاجة الفرد إلى الانتماء، والحوار، والتواصل مع الآخرين.
- **وظيفة الترفيه:** وهي رغبة الفرد في الهروب من المشكلات، والخلود إلى الراحة، وملء الفراغ .

وعلى هذا يمكن فهم العلاقة التفاعلية بين وسائل الاتصال والجمهور حيث لا يعملان منفصلين، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، فكيف يمكن النظر إلى مجتمع متقدم دون وسائل اتصال جماهيرية، وماذا لو جاءت هذه الوسائل وعملت بكل طاقتها الإنتاجية في مجتمع فقير لا يجد قوت يومه؟ (الشبيلي، 1983،112).

ولا يمكن تجاهل دور وسائل الاتصال والتي أصبحت جزءاً مهماً في حياة المجتمعات المتقدمة. ذلك أن وسائل الاتصال في تلك المجتمعات من الأدوات المهمة في معرفة البيئة الاجتماعية التي توجد فيها هذه الوسائل وهذا الجمهور. أما في المجتمعات المتخلفة والنامية، حيث لا يكاد يجد الفرد العادي قوت يومه، فكيف يمكنه متابعة وسائل الاتصال. إذ يمضي يومه مشغولاً بالبحث عن طعامه أو طعام أولاده. فوسائل الاتصال تعمل في مجتمع جماهيري يهتم بها، ويتعامل معها، ولا يمكن أن تعمل في مجتمع لا يستخدم وسائل الاتصال ، فالجمهور له حاجاته وأهدافه الأولية التي يريد تحقيقها مثل الطعام والشراب والكساء، ثم يهتم بالحاجات الثانوية كأخبار العالم والمجتمع المحيط به.

نلاحظ مما سبق ازدياد عدد الساعات التي يقضيها الجمهور مع وسائل الاتصال الجماهيري خلال السنوات الماضية، وهذا مؤشر قوي ومهم على زيادة تعرض الجمهور لوسائل الاتصال، حيث يمثل نسبة من النشاط الاتصالي للإنسان بمعني زيادة تأثير ما تقدمه هذه الوسائل للجمهور . لقد أصبح الإنسان أكثر اهتماماً بما يجري حوله من أحداث، ذلك أن ترابط العالم، وتداخله يؤثر بعضه في بعضه الآخر. فالخبر مثلاً عن نية دولة ما تقليل صادرات النفط يرفع سعر البرميل في العالم كما يؤثر ذلك في الدول المنتجة.

وتعد وسائل الاتصال من المكونات الأساسية التي لا غنى عنها، ولا يستطيع المجتمع المعاصر الاستمرار بدونها، فقد غدت هذه الوسائل الاتصالية في الوقت الحاضر جزءاً مركزياً من مؤسسات المجتمع. ومنها يعرف الجمهور السلع الجديدة وأماكن وجودها ، وكذلك في المجال التربوي، وبناء الأسرة إذا استخدمت الاستخدام الأمثل (إبراهيم 1969، 170).

وفي عالم اليوم تتزايد احتياجات المجتمعات إلى المعلومات والأخبار، ويزداد استهلاك الأخبار على مستوى العالم، وهذا يدل على رغبة المجتمع في التنمية، والصعود إلى ركب الحضارة، حيث إن المشاركة العالمية، والتفاعل يعين المجتمع على تطوير نفسه.

ولم يقتصر الأمر على الحاجة إلى معلومات وسائل الاتصال فقط، فقد أصبحت وسائل الإعلام لدى بعض الأفراد بديلا عن التفاعل الاجتماعي، فيرى في الوسيلة الاتصالية صديقاً أنيساً خاصة للأفراد الذين يفتقدون التفاعل الاجتماعي، وهو ما يسمى بـ(التوحد مع الوسيلة)، ويجعلها بديلاً عن التفاعل الاجتماعي، وبعضهم الآخر يجعل من وسائل الاتصال متنفساً ومهرباً من الضغوط النفسية، والتوترات، والتخلص من المشكلات الاجتماعية.

إن إسهام وسائل الاتصال في تلبية احتياجات أفراد المجتمع يجعلها تقدم بذلك خدمـــة عامة للمجتمع. هذا إذا قامت وسائل الاتصال بالوظائف الاجتماعية المناطة بها على الوجـــه المطلوب. لقد حقق ظهور وسائل الاتصال على الساحة أمور هامة نذكر منها:

أ. شغل وقت الجمهور، والاستئثار باهتماماتهم، وصرف أنظارهم عن الأنشطة الأخرى.

ب. إيصال كم كبير من المعلومات إلى عدد غير محدود من الجمهور في وقت قصير.

ومع أن وسائل الاتصال تقوم بتحقيق الفهم والتوجيه، وتجعل الاتصال أكثر ســـهولة، لكنها ليســـت الوسيلة الوحيدة لبلوغ الهدف، فلا ينبغي المبالغة في أهمية وســـائل الاتـــصال، وقدرة تأثيرها في الجمهور، فهناك غيرها من الوسائل المؤثرة مثل: المـــسجد، والمدرســـة، والأسرة، والأصدقاء (إبراهيم، 1969، 171).

المنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في ضوء التغطية الصحفية المحلية للمشكلة، من خلال عينة تمثل توجه الصحافة شبه الرسمية (الاتحاد والبيان) والصحافة الخاصة (الخليج)، باعتبار المنهج الوصفي من المناهج العلمية المفضلة في التحليل الصحفي للمشكلة، ثم اعتمدت الدراسة في بعض جوانبها على تحليل المضمون للبيانات وجدولتها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الفنون الصحفية في ثلاث صحف إماراتية هي:

1) صحيفة الاتحاد – يومية .
2) صحيفة الخليج – يومية.
3) صحيفة البيان – يومية.

وقد اختار الباحث النماذج السابقة للمطبوعات الصحفية المتداولة في الساحة الإماراتية للأسباب التالية:

1. تصدر هذه الصحف في حجم واحد هي الحجم المتوسط "التبلويد".
2. تشكل صحف العينة أنواع الملكية المختلفة، فصحيفة الاتحاد تصدر عن وزارة الأعلام الإماراتية للصحافة والنشر" حكومية"، وصحيفة الخليج وهي صحيفة خاصة، وصحيفة البيان تصدر من أمارة دبي للإعلام والنشر والتوزيع وبالتالي فهي مختلفة في الاتجاهات، والرؤية الفكرية بما ينعكس على أسلوب الطرح وطريقة تناول التحقيقات، بما يحقق أهداف الدراسة. أيضا باعتبار أنها تتميز بانتظام الصدور، والأرشفة، وسهولة الحصول عليها.

حدود الدراسة:

امتدت فترة الدراسة لعام 2004 وتم اختيار هذه الفترة لكونها أكثـر الأعـوام التـي نشرت فيها تحقيقات في صحف الاتحاد والبيان والخليج، وذلك بناءاً على الإسـتطلاع الـذي اجراه الباحث لعينات عشوائية على الدراسة.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات العلمية وفى تخصصات مختلفة مشكلة العمالة الوافدة وبشكل خاص العمالة الآسيوية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ،وشخصت آثارها السلبية والايجابية على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الدولة، بل وأعطت كثير من المعالجات للحد من تزايدها وآثارها .لذلك سنحاول الإشارة إلى عدد من تلك الدراسات في هذا المبحـث ونعتبره انطلاقا لإكمال دراستنا للمشكلة وتفاقمها في الدولة.

1. دراسة خزعل مهدي الجاسم بعنوان –الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة (سنة 1981):

ترجع أهمية هذا البحث لرصده كل المؤشرات الأمنية التـي تؤكـد وجـود تراجـع وانخفاض في عدد الجرائم المرتكبة بالدولة وفقاً للتقـارير التـي أصـدرتها إدارات الأمـن بالإمارات، وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه هذه الإدارات والأجهزة المعنية في الحفـاظ علـى الأمن والاستقرار لخدمة خطط التنمية بشكل عام. وفي إحصائية صادرة عن وزارة الداخليـة ذكرت أن هناك انخفاضاً في الجرائم المرتكبة وبنسبة 8.4%، وكانت الجرائم الواقعـة علـى المال هي الأكثر ارتكاباً وبنسبة 65.8% من أجمالي الجرائم.

تظهر إحصاءات الإدارة العامة للأمن الجنائي بوزارة الداخلية انخفاضاً كبيراً في عدد الجرائم المرتكبة على مستوى الدولة لمختلف تصنيفاتها القانونية حيث بلغت 57 ألفاً و913 جريمة بانخفاض قدره 5327 جريمة وبنسبة بلغت 4. 8%، وكانت الجرائم الواقعة على الأموال هي الأكثر ارتكاباً. حيث بلغت 38 ألفاً و94 جريمة على مستوى الدولة بنسبة بلغت 8. 65% من إجمالي الجرائم المرتكبة خلال العام.

2. دراسة احمد سعيد بن طوق بعنوان –الهجرة الوافدة (سنة 1988):

ترجع هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير غير منشورة، تاريخ الهجرة إلى منتصف السبعينيات حيث شهدت دول الخليج الست موجة هائلة من الهجرة ، فكانت الفلسفة وراء استقدام العمالة الأجنبية والوافدة، تتلخص في استخدام عوائد الصادرات النفطية في إرساء البنية التحتية اللازمة لتحقيق الخطط التنموية، ولم يحدث أن كوَّن العمال الوافدون الغالبية في قوة العمل، كما هو عليه الحال في الدول الخليجية الآن. وتطرق إلى آخر الدراسات التي أوردت أن عدد العمال الوافدين إلى الخليج بلغ (12) مليوناً ونصف المليون ما يشكل (38.5%) من مجموع سكان الخليج، وتستضيف السعودية أكبر عدد من هؤلاء العمال إذ يبلغ (7) ملايين يشكلون نسبة (30%) من عدد السكان، بينما توجد في الإمارات أعلى نسبة إذ تشكل العمالة الوافدة نسبة (80%) من مجموع عدد السكان، ويوجد في الكويت (1.475) مليون أي (63%) من عدد السكان. أما قطر فتستضيف (420) ألفاً ما نسبته (72%) من مجموع السكان، وفي عُمان (630) ألف عامل يشكلون (26%) من عدد السكان، فيما يوجد في البحرين (280) ألفاً أي ما نسبته (26%) من عدد السكان، ويرى بعض الخليجيين أن العمالة الوافدة أدت إلى خلل سكاني مؤقت, سرعان ما قاد إلى لا توازن سكاني, نجمت عنه

آثار سلبية في نظر هذا البعض, انقسمت هذه الآثار إلى نشوء بطالة، وتأثير اجتماعي وثقافي،إضافة إلى الآثار الأمنية. وقد عادت التحويلات المالية الكبيرة إلى البلدان التي تعود إليها بالنفع.

وبالنظر مثلاً إلى الأعوام ما بين (1975و 1994) بلغت تحويلات الوافدين العرب وحدهم (146) مليار دولار أي بمعدل (7.3) مليار سنوياً,(1) وترى آخر الدراسات أن (18) مليار دولار تم تحويلها من السعودية وحدها العام الماضي. ومع أن العمالة الوافدة أسهمت في التوسع الضخم للنشاط الاقتصادي, إلا أنها تفرض ضغوطاً اقتصادية هائلة على دول الخليج، خصوصاً أن الدخل المحول لهذه العمالة إلى بلدانها يعني في المقابل سحباً من السوق الداخلية، في ما تصل تكلفة العمالة الوافدة إلى عشرين مليار دولار سنوياً, ولمواجهة هذه الظاهرة درست دول الخليج عدداً من الإجراءات أهمها: توطين الوظائف أو خلجنتها، ما يعني إحلال العمالة الوطنية محل بعض العمالة الأجنبية. إلزام القطاع الخاص بتشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية. الحد من استقدام العمالة الأجنبية، وملاحقة غير المشروع منها وإبعادها عن البلاد. رفع كلفة العمالة الوافدة إلى حد يجعل توظيفها غير مجدي لصاحب العمل. فرض رسوم على استقدام اليد العاملة الأجنبية، ويجب أن تكون عمالة فنية ماهرة.

3. دراسة بلال محمد بعنوان –التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة(سنة 1990):

جاء في هذا البحث أن الخلل في التركيبة السكانية ينعكس على الخلل في سوق العمل والفرص المتاحة للمواطنين ،فقد بلغت نسبة المواطنين في سوق العمل عام 1975 15.2% وبلغت نسبة غير المواطنين 84,8%، وفي عام 1979 بلغت نسبة المواطنين 10% وغير

المواطنين 90%، وفي عام 1980 انخفضت نسبة المواطنين إلـى 9,1%، مقابـل 90,9 % لغير المواطنين؛ مما يعزز من سيطرة العمالة الوافدة على سوق العمل في الدولة. وأشار في دراسته إلى توزيع القوى العاملة الكلية الوطنية في القطاعات الاقتصادية عام 1980 تـضمن ما نسبتة 86,7% من القوى العاملة الوطنية تعمل في الحكومة الاتحادية والمحلية والقطـاع العام، بينما تشغل العمالة الوافدة 98,7% من إجمالي وظائف القطاع الخاص.وطبقاً لتقديرات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، فإن جملة التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة بدولـة الإمارات تزيد على 20 مليار درهم سنوياً. و عزت هذه الدراسة عزوف المواطنين عن العمل اليدوي إلى عدة أسباب، منها أن هناك كثيراً من أبناء الدولة ولا سيما الذين ينتمون إلى أصول قبلية معروفة، يترفعون عن احتراف الأعمال اليدوية؛ مما يساعد على التمادي في اسـتخدام العمالة الوافدة. وتزيد حدة المشكلة بتوافر عدة طرق أمام المواطن لزيادة دخله، مثل حقه في كفالة الأجانب، والإعانات الحكومية، والقروض الميسرة،وتأجير الممتلكات بأسـعار مرتفعـة بالإضافة إلى فرص العمل المتاحة في المجال الحكومي .وقدمت الدراسة عدة توصيات مـن أهمها ضرورة معالجة أزمة الهوية الوطنية، مشيرا إلى أن الحل يكمن في تعزيـز الانتمـاء العربي للدولة بحيث تصبح نسبة المواطنين والعرب بما لا يقل عـن 70% مـن التركيبـة السكانية، على أن يمثل المسلمون غير العرب النسبة المتبقية من السكان.

<u>4. دراسة احمد خليل المطوع بعنوان –المنظور الاقتصادي للآثار الايجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات (سنة 2003):</u>

أشارت هذه الدراسة وهي عبارة عن كتاب إلى تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني دول الخليج في المستقبل القريب كنتيجة لارتفاع خريجي المدارس الثانوية بزيادة سنوية قـدرها

8%.مما يعني ارتفاع معدلات دخول المواطنين لسوق العمل ، لا سيما إذا كـان 43% مـن سكان دول الخليج هم دون سن الخامسة عشرة. ولفتت الدراسة إلى أنه وعلـى الـرغم مـن ارتفاع معدلات نمو العمالة المواطنة الخليجية وارتفاع معدلات البطالة فيهـا إلا أن معـدلات الإحلال ما بين العمالة المواطنة وغير المواطنة مازال ضعيفا ولا يرتبط بخطـط وبـرامج مدروسة تساعد على ترشيد استقدام العمالة الوافدة وتقليل الاعتماد عليها في المستقبل. مشيرة إلى أن الطفرة الحالية في دولة الإمارات غير مصحوبة فـي إيجـاد فـرص عمـل جديـدة للمواطنين الخليجيين مما ينذر بأن دول الخليج مقبلة على منحنى خطير في مشكلة البطالـة. وتوقعت الدراسة استنادا للأبحاث المتوفرة أن يبلغ عدد الباحثين عن عمل في دول المجلـس في العقد المقبل 7ملايين شخص وأن اقتصاديات دول المجلس لا تستطيع تحمل ذلك العدد.

واستعرضت الدراسة تصاعد أعداد السكان والخلل في التركيبة السكانية، حيث استمر عدد السكان في دول المجلس الست بالنمو السريع حتى وصل إلى26.2 مليون نسمة في عام 1995 و28مليون نسمة في عام 1998واستمر في الاتجاه الصاعد حتـى بلـغ أكثـر مـن 32مليون نسمة في عام 2004والذي بلغت فيه نسبة العمالة الوافدة من مجموع السكان 36% وهي التي تمثل 83% من قوة العمل. ومع هذا الاتجاه التصاعدي فإنه مـن المتوقـع (وفقـا للدراسة) أن يصل عدد سكان الخليج في عام 2015حوالي 56مليون نسمة.

وأوضحت الدراسة عدم وجود توازن بين جنسيات العمالة الوافدة. حيث أن هيمنـة جنسيات معينة يشكل وضعا شاذا وفي غاية الخطورة خصوصا في ظل التغيرات الدولية التي تشهدها المنطقة. واهتمت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين جنسيات العمالـة بحيـث لا تطغى أي جنسية على أخرى وأخذ نظام الحصص بعين الاعتبار مع إعطاء الأولوية للعمالـة العربية والمسلمة كحل مهم وسريع في هذا الجانب الذي يمس هوية المجتمعـات الخليجيـة.

وتناولت الدراسة، أيضا أهم العوامل التي أدت إلى الخلل في التركيبة السكانية وظهور البطالة وأتى في مقدمتها قلة السكان في دول المجلس وقصور وقدم التشريعات وكذلك غياب الخطط التنموية والاقتصادية بالإضافة إلى ضعف مخرجات التدريب والتعليم. ودعت الدراسة إلى وضع البرامج والخطط لرسم سياسة جديدة لدور القطاع الخاص في التنمية البشرية لجعله عامل جذب في استيعاب العمالة المواطنة وتدريبها وتشغيلها بالإضافة إلى وضع إستراتيجية فعالة لرفع نسبة عمالة المواطنة في القطاع الخاص التي لا تزيد نسبتها عن 8% حتى عام 2005. وقدمت الدراسة توصيات عديدة من شأنها الحد من التركيبة السكانية والبطالة يأتي في مقدمتها اعتماد سياسة جديدة للتوظيف للاستفادة من كامل قوة العمل المواطنة وتوجيهها إلى وظائف ذات الصفة الإنتاجية وإبعادها قدر الإمكان عن البطالة المقنعة والتكدس في الدوائر الحكومية. وكذلك وضع إستراتيجية لتطوير وبناء قدرات الموارد البشرية المواطنة بربط احتياجات سوق العمل بالبرامج والمناهج التعليمية المختلفة بمؤسسات التعليم العام والخاص سواء المهني أو الجامعي وإعادة تأهيل العمالة الباحثة عن العمل بما يتفق ومتطلبات السوق عن طريق إنشاء مراكز تدريب متخصصة.

ماذا يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتناول هذه الدراسة الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة، من خلال العمل على استكشاف الآثار السلبية والإيجابية ودرجة تناول الصحافة المحلية الإماراتية للقضايا المتعلقة بالعمالة الوافدة ومشكلاتها، بينما تناولت الدراسات السابقة المؤشرات الأمنية من حيث ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما جاء في دراسة خزعل

الجاسمة (1981)، في حين تناولت دراســة أحمــد طــوق (1988) العوامــل الاقتــصادية والاجتماعية التي أدت الى زيادة هجرة الأيدي العاملة الى دول الخليج العربي.

كذلك ناقشت دراسة بلال محمد (1990) التحولات الاجتماعية والاقتــصادية التــي حدثت في دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لكثافة هجرة الوافدين اليها. وكــذلك تناولــت دراسة أحمد المطوع (2003) الآثار الاقتصادية لازدياد العمالة الوافدة على الأيدي العاملــة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

نظرية حارس البوابة الإعلامية:

ترتبط هذه النظرية ارتباطاً وثيقاً بأهداف هذه الدراسة، لما تتمتع به نظريــة حــارس البوابة من أهمية بالغة في معالجة الأخبار وتحريرها للجمهور، وتقوم نظرية حارس البوابــة الاعلامية " Gatekeeper " التي طورها " كيرت ليوين " حيث على أنه طوال الرحلــة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج. وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في الوسيلة الإعلامية، تزداد المواقع التي يصبح فيها سلطة الفرد أو عدة أفراد في تقرير مــا إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها، ويصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات لهم أهمية كبيرة في انتقال المعلومات. ولقد كانت هناك دراســات لـــ " بريــد " و "كارتر " وغيرهم أشارت إلى أن الرسالة الإعلامية تمر بمراحل عديدة وهــي تنتقــل مــن المصدر حتى تصل إلى الملتقى، وتشبه هذه المراحل السلسلة المكونة مــن عــدة حلقــات ، فالاتصال هو مجرد سلسلة متصلة الحلقات. وأبسط أنواع السلاسل هــي سلــسلة الاتــصال المواجهي بين فردين، ولكن هذه السلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة جداً حيث

تمر المعلومات بالعديد من الحلقات أو الأنظمة المتصلة كما هو الحال في الصحف والراديـــو والتلفزيون، فالحدث الذي يقع في الهند مثلاً يمر بمراحل عديدة قبل أن يصل إلى القـــارئ أو المستمع أو المشاهد في مصر أو الولايات المتحدة ، وقدر المعلومات الذي يخرج من بعــض تلك الحلقات قد يكون أكبر مما يدخل فيها وهذا ما يطلق عليه " شانون " أجهزة التقوية .

ويقول " كيرت ليوين " أن هناك في كل حلقة فرداً يقرر ما إذا كانت الرسالة ستمرر كما هي أم سيزيد عليها أو يحذف منها أو يلغيها تماماً. ومفهوم "حراســـة البوابـــة " يعنـــي السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخـــاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته. (الموسوي، 2005 ، 68)

العوامل التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على دور وأداء حارس البوابة تتمثل فيما يأتي:

أولاً : قيم المجتمع وتقاليده:

يؤثر النظام الاجتماعي بقيمه ومبادئه على القائمين بالاتصال ، فقد يــضحى القـــائم بالاتصال أو وسائل الإعلام أحياناً بالسبق الصحفي بسبب قيم المجتمع وتقاليده.

ثانياً: المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:

تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دوراً هامـــا مثـــل : النـــوع ، والعمر، والدخل ، والطبقة الاجتماعية ، والتعليم ، والانتماءات الفكرية أو العقائدية ، ويـــؤثر الانتماء في طريقة التفكير واتخاذ القرارات.

ثالثاً: المعايير المهنية للقائم بالاتصال:

يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله وتؤدي إلـــى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها وذلك على النحو التـــالي: (الموســـوي، 2005 ، 69)

(أ) سياسة المؤسسة الإعلامية: تتعدد ضغوط المؤسسة أو الناشر وتتمثل في عوامل خارجية (وجود محطات أو صحف منافسة) وعوامل داخلية مثل (نمط الملكية – والنظم الإداريـــة)، فلكل وسيلة إعلامية سياساتها الخاصة وتظهر هذه السياسة في إهمال أو تحريـــف قـــصص معينة، و يتعلم العاملون في الوسيلة الإعلامية السياسة التحريرية عـــن طريـــق الاســـتيعاب التدريجي بدون تعليمات مباشرة يتم ذلك من خلال : (قراءة الجريدة – ومن أحاديث زملائه – وعن طريق العاملين القدامى) . هناك العديد من الأسباب التي تجعل الـــصحفي يخـــضع لسياسة الوسيلة الإعلامية منها (توقع المالك طاعته لأنه يملك العقاب – شعور الصحفي بان هذه الوسيلة عمله – تطلعات الصحفيين لتحقيق أرباح اكبر عن طريق الوسيلة – عدم وجـــود تكتل لمعارضة سياسة الوسيلة).

(ب) مصادر الأخبار:

أشارت أغلب الدراسات إلى إمكانية استغناء القائم بالاتصال عن جمهوره، وصـــعوبة استغنائه عن مصادره ويتمثل تأثير المصادر على القيم الإخبارية والمهنية فيما يلي:

1- تقوم وكالات الأنباء بتوجيه الانتباه على أخبار معينة بطرق عديدة.

2- تؤثر وكالات الأنباء على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليها وتقييمهم.

3- تصدر وكالات الأنباء سجلاً يومياً بالأحداث المتوقع حدوثها.

4- تقلد الصحف الصغرى الصحف الكبرى في أسلوب اختيار المضمون.

(جــ) علاقات العمل وضغوطه:

يرتبط القائم بالاتصال مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق جماعة أولية ويتوحـــدون فيما بينهم ويجعل الصحفي على هذه الجماعة ودعمها، كما يتــضح التنـــافس علـــى الـــسبق الصحفي وكسب الثقة. (الموسوي، 2005 ، 70)

رابعاً – معايير الجمهور:

لاحظ الباحثان (شولمان) و(إثيل) أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال والعكـــس صحيح ، حيث يؤثر الجمهور بتقبله للخبر على القائم بالاتصال ونوعية الاخبار التي يقدمها.

الدراسة الحالية بتركيزها على أهمية وسائل الإعلام والتغطية الصحفية فيمـــا يتعلـــق بالعمالة الوافدة ، تستند لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ونظرية الاستخدام والإشـــباع، وهي من النظريات المتعلقة بجمهور الإعلام، لأن هذه الدراسة ترتبط بالعمالة الوافدة في دولة الأمارات؛ وكذلك المدخل الوظيفي يركز على مكانة الإعلام في حياة الناس، ويمكن من خلاله معرفة التغطية الصحفية لوسائل الإعلام. أما نظرية الاعتماد القائمة على الربط بين وســـائل الإعلام، والمجتمع، والنظم الاجتماعية، فهي تحاول فهم العلاقة بـــين الإعـــلام والجمهـــور، وتركز في هذا على إجابة سؤال: لماذا يتابع الجمهور وسائل الإعلام لتحقيق الهدف؟. ويمكن من خلال نظرية الاعتماد معرفة مدى التغطية الصحفية للعمالة الوافدة في دولـــة الأمـــارات. (الموسوي، 2005 ، 71) .

الفصل الثاني

العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول

الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي

الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جغرافية كبيرة نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة وبقية دول العالم من جهة أخرى، وتشير الحقائق الجغرافية إلى أن طول الساحل الغربي حوالي (1357)كيلو متر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب في العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (180-280) كيلومتر ، وتقدر مساحة سطحه بنحو (250) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة هرمز ، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه ، والتي تنحسر عنها المياه سنوياً بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهري شط العرب. وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي ، مثل : جزيرة بوبيان وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه وغيرها ، وإلى جانب هذه الجزر ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية ، والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج ، يوجد مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم . لذلك يعتبر من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكثر من مائة سفينة محملة بالنفط من خلاله يومياً. وتكفي الإشارة إلى أنه في عام 1973 كان ينقل عبر مضيق هرمز ما يعادل (18.5) مليون برميل من النفط يومياً ، يتجه منها حوالي (9) مليون إلى اليابان وأوروبا (نفادي، 1996 ، 145).

الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:

لا يوجد شك في أن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي، وخاصة بعد اكتشاف النفط، هي التي أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية، تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة ، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم.

والحياة الاقتصادية هي أساس الحياة الاجتماعية والسياسية إذ لا يمكن أن يقوم تقدم اجتماعي دون ازدهار اقتصادي. ولا شك أن موارد الخليج العربي الاقتصادية قبل اكتشاف النفط فيه كانت محدودة و قد تحددت بطبيعة المناخ شبه الاستوائي الجاف و بمساحة الأراضي الزراعية أو تلك التي يمكن استصلاحها (غباش، 1984،155).

وحتى وقت ليس بالبعيد كانت النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي جد متشابهة فهي إما تعتمد على الزراعة البسيطة الأولية (في الواحات و حول منابع المياه المحدودة) أو على الرعي الذي ينتشر في الأرضي الداخلية من الإمارات كما يمكن الإشارة أيضا إلى أهمية الغوص للحصول على اللؤلؤ وإلى التجارة بحراً وبراً. فعملية صيد اللؤلؤ وإستخراجه من أقدم النشاطات الاقتصادية التي اشتهر بها الخليج العربي، وكما يثير نفط الخليج العربي الآن أطماع بعض الدول، آثار اللؤلؤ قديما أطماع أكثرا من دولة استعمارية. فالاحتلال البرتغالي للبحرين مثلا كان نتيجة طبيعية لهذه الثروة الضخمة من اللؤلؤ، وكذلك بسبب اللؤلؤ وقفت بريطانيا ضد تدخلات بعض الحكام المحليين في المنطقة وأمام اندفاع بعض الدول كالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر و ألمانيا القيصريةْ في مطلع القرن

العشرين (الفيل، 1988،120)، ولكن بعد اكتشاف النفط العربي في الخليج ازدهـــرت المنطقـــة بشكل تدريجي وتحولت من الاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية والزراعة إلى الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر رئيس في الحياة الاقتصادية الخليجية ، بيد أن ذلك لم يحفّز دول المنطقة إلى الاهتمام المباشر بالحياة الصناعية المتقدمة أو في الاستفادة من فائض النفط النقدي لتطوير مناحي الحياة الاقتصادية في دولها إلا في فترات متأخرة ، فضلاً عن اختلاف نسبة ما تقدمه نواحي الصناعة والتجارة والزراعة من دخول جيدة لميزانية الدولة من بلدٍ لآخر تبعـــاً لإمكانياتها ومقدراتها في تلك النواحي.

وتتمتع المنطقة بأهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنـــة، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب، بل بزمانهـــا أيضاً، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة (غباش، 1984،155)، ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة، فهو أولاً المصدر الأساسي للطاقـــة فـــي العـــالم، ومصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشاط شركات عالميـــة عملاقـــة. فالعائدات النفطية أضخم العائدات الاقتصادية، وتشكل القسط الأكبر من العمـــلات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية ، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم . والـــصناعات النفطية تنتج أكثر من 12 ألف سلعة ، وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد فـــي قطاعاتهـــا الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة ، بل أن الصناعات النفطية هي من الضخامة والاتساع بحيث أنها الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة . أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة ومـــا زالـــت محافظة على نفوذها وقوتها ، بل أن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم، وتأتي علـــى

قائمة القوى الدولية التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة علـــى الـــساحة الدوليـــة. (غبـــاش، 1984،155)

أهمية موقع الخليج العربي كنقطة جاذبة للعمالة الوافدة:

يرجع تدفق العمالة الأجنبية لمنطقة الخليج العربي لظهور النفط وما نتج عنه من وفرة اقتصادية شكلت مركز جذب للعمالة من الدول الفقيرة ذات الأوضاع الاقتصادية البائسة، ولا يمكن أن نغفل التحول الحضاري بمعناه الشمولي في دول الخليج العربي واتجاهها نحـــو التنمية ناهيك عن أن هذه المنطقة الإستراتيجية أضحت سوقاً مهماً للـــسلع والمنتجـــات التـــي تصدر من الدول الصناعية إليها ، فعجلة التنمية تحركت وبصورة سريعة مما حـــرك معهـــا آلاف من العمالة بسبب قلة عدد السكان ورخص العمالة الأجنبية، والوفرة المادية التي جعلت من مواطني دول الخليج يعتمدون في منازلهم وشوارعهم ومصانعهم ومزارعهم على الوافدين وبأجور زهيدة.

جدول رقم (1) إحصائية بعدد السكان وعدد الأجانب في دول الخليج 2000

(وزارة التخطيط في الإمارات، 2001).

الدولة	نسبة غير المواطنين	المجموع	غير المواطنين	المواطنين
الإمارات	%76	2.310	1.750	560.0
البحرين	%23	560.0	180.0	380.0
السعودية	%27	16.900	4.600	12.300
عمان	%26	2.020	450.0	1.480
قطر	%78	690.0	450.0	150.0
الكويت	%65	1.470	830.0	460.0
المجموع	%35	23.950	8.440	15.510

يتضح من الجدول السابق، بان الجاليات الوافدة تشكل حوالي ربع عدد السكان في المملكة العربية السعودية وبمعدل 4.600 مليون بنسبة لتصل 27%من إجمالي عدد سكان الدولة. وفي البحرين نحو 180 ألف نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ 560 ألف نسمة بنسبة تصل 32% وفي دولة قطر تبلغ الجاليات الوافدة نحو 540 ألف نسمة من إجمالي عدد السكان 690ألف نسمة بنسبة تصل 78% وفي دولة الإمارات العربية المتحدة مليون 750 ألف نسمة جنسيات وافدة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 2.310 مليون و310 ألف نسمة بنسبة تصل 76% ، وفي دولة الكويت حجم الجاليات الوافدة نسبة 830 ألف غير كويتي من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 1,470 ومليون نسمة بنسبة تصل 65%، وأخيراً نجد أن أقل دول مجلس التعاون في حجم الجاليات الوافدة هي سلطنة عمان حيث تبلغ نحو 540 ألف من إجمالي عدد السكان في السلطنة البالغ نحو مليونين و20 ألف نسمة بنسبة تصل 26% ويعود ذلك لإقبال العمانيين على العديد من المهن والوظائف التي لا يقبل عليها نظرائهم في بقية دول الخليج. (وزارة التخطيط،2001، 4)

<u>مصادر ونوعية العمالة الوافدة:</u>

العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة تشكل غالبية العمالة الوفدة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصدرها الدول الآسيوية والإفريقية والشرق أوسطية التالية : الهند، مصر ، باكستان ، الفليبين ، بنغلاديش ، اليمن ، إندونيسيا ، السودان ، سورية، الأردن ، سيريلانكا ، فلسطين ، تركيا ، لبنان ، أرتيريا ، أثيوبيا ، الصومال ، تايلاند ، المغرب وتونس ..الخ. وتفيد تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إن إجمالي المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي الست في منتصف التسعينات بلغ نحو 9 مليون وافدا ، بنسبة

تصل 36% من إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون البالغة نحو 24 مليون نـــسمة ، ويرجع ذلك إلى ضآلة الكثافة السكانية الوطنية نسبياً مع وفرة رأس المال التي تتطلب بالتالي أعداد كبيرة من العمالة غير متوفرة في السوق المحلي (الجرداوي، 1990، 125).

المبحث الثاني: مشاكل العمالة الوافدة

أثر العمالة الوافدة على البطالة

تعد البطالة من اخطر المشكلات التي تواجهها الدول لما لها من أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية والذي يتجه مؤشرها البياني نحو الأعلى في ظل غياب المعلومات الحقيقية عن حجم المشكلة وأسبابها وانعكاساتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يجعل منها سببا لأمراض يصعب علاجها تصيب بصفة خاصة جيل العمل والإنتاج وشباب الغد. وتعتبر البطالة حصيلة لاقتصاد راكد لا يستند على توزيع عادل وفقدان التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وأعداد الخريجين والاهتمام بمهاراتهم ومؤهلاتهم لا يرقى لمستوى متطلبات سوق العمل مما يدفع ببعض المؤسسات لجلب العمالة الأجنبية ظنا منها أنها اقل تكلفة وأكثر كفاءة وكذلك ما يوجد من نظرة سلبية تجاه خريجي الجامعات الوطنية مقارنة بخريجي الجامعات الأجنبية (المطوع، 1979، 130).

واللافت للنظر أن مشكلة البطالة انتشرت وامتدت لتطال شرائح المجتمع م الأميين والمتعلمين من خريجي المدارس الفنية والمعاهد العليا والكليات المتوسطة والجامعات، وأخذت حجما وأشكالا خطيرة باتت تهدد نسيج المجتمع بأكمله وتساعد على انتشار كل من التطرف والإرهاب والمخدرات وغياب الانتماء والهجرة كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي وليس هناك أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين من المتعلمين .وتعتبر البطالة مؤشر اقتصادي هام لمدى استقرار أو تخلخل سوق العمل والعمالة الكاملة لا تعني بالضرورة غياب البطالة تماما ووجود نسبة من البطالة تتراوح بين (3% إلى4%) يعتبر وضعا طبيعيا من الناحية العلمية.

ودول الخليج العربية ومن بينها دولة الإمارات بدأت تشعر بالبطالة حيث شهدت نموا سريعا في عدد السكان وموجة هائلة (غير طبيعية) من الهجرة إليها نظرا لوجود الثروات النفطية بها وهو الأمر الذي أدى إلى ندرة الوظائف بالأخص في القطاع الخاص. وتعد نسبة ارتفاع البطالة في الإمارات من أخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإماراتي وأن عدد العاطلين عن العمل في الإمارات يصل إلى (300) ألف شخص الأمر الذي دفع بالبعض منهم للقبول برواتب اقل من رواتب الوافدين وأن تحويلات العمالة الوافدة تصل إلى 50 مليون درهم وتمثل نسبة البطالة حوالي 8.8% من قوة العمل وتوجد تقديرات كثيرة عن نسبة البطالة منها 30% و 25% ولكن الإحصائية الأكثر دقة هي 300 ألف عامل عاطل عن العمل (المطوع،1997،58).

ولم تعد مشكلة البطالة مشكلة دول العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة وهو الأمر الذي يكسب دراسة البطالة أهميتها ويجعل علاجها من أولويات مهام الحكومات ومطالب الشعوب. إذ لا يمكن المطالبة بالقضاء على البطالة ولكن المطالبة بالحد منها وتخفيض نسبتها عن النسبة الطبيعية أي إعادتها إلى وضعها الطبيعي (كظاهرة اجتماعية) باعتبار أن وجودها في المجتمع أصبح أمر طبيعي مرتبط بوجود المجتمع نفسه ومن الصعب القول بإمكانية توظيف كافة العمالة المنتجة . ومن هنا لا بد أن تستحوذ هذه المشكلة على قدر كبير من اهتمام المختصين في جميع المجالات ومضاعفة الجهود للكشف عن أسبابها وانعكاساتها ومحاولة الوصول على الحلول المناسبة لحماية المجتمع من أخطر مشكلاته.

أسباب مشكلة البطالة:

البطالة مثلها مثل أي متغير اجتماعي يصعب ردها إلى عامل واحد، فالعوامل التـــي تتسبب في أي مشكلة وضمنها مشكلة البطالة عادة ما تتعدد وتتداخل إذ لاشك أن هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب العربي ويأتي في مقدمـــة هـــذه الأسباب: (الهاجري،1987، 124).

1. عدم تحمل رجال الأعمال والقطاع الخاص لمسئوليتهم القومية في استيعاب الأعـــداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن عمل. حيث تتدنى نسبة العمالة الوطنية بمنشآت القطاع الخاص مقارنة بالعمالة الأجنبية خاصة الآسيوية ويبرر أصـــحاب الأعمـــال الخاصة هذا التوجه بسببين رئيسيين:
   - إن العمالة الوطنية والعربية ينقصها التدريب والمهارة فـــي اســـتخدام أدوات الإنتاج التكنولوجية المتطورة.
   - و أجور العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية تقل كثيرا عن أجور العمالة الوطنية والعربية.
2. تدني النظرة الاجتماعية للعمل اليدوي فالشباب يرفضون الالتحاق بالمهن والأعمـــال اليدوية أو التي تتطلب مجهودا جسمانيا ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية حتى وإن أتت بعد فترة قد تطول أو تقصر وذلك لأسباب اجتماعية بحتة.
3. قصور دور وسائل الإعلام الجماهيرية في توعية الشباب بقيمة العمل وقدســـيته أيـــا كانت صوره وأشكاله وطرح الحلول وتقديم التوصيات لاستحداث وظـــائف ومهـــن جديدة وتشجيع الإقبال على مجالات التعليم أو التدريب التي تحتاج إليها أسواق العمل حاليا ومستقبلاً (باقر،1988،116).

أسباب الاعتماد على العمالة الوافدة:

إن المشكلة الحقيقية والكبرى للعمالة الوافدة تكمن في اعتماد الدولة على هذه العمالة بشكل مكثف في معظم القطاعات والمجالات المختلفة، بحيث أصبح كل بيت إماراتي لا يخلو من مربية أو خادمة أو سائق أو خادم، يقومون بتربية الأبناء والإشراف على البيت والأمور الأخرى ولعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التعليم والوعي لدى المرأة أدى إلى مشاركتها في تحمل الأعباء في الحياة المعيشية وذلك بخروجها إلى العمل فضلاً عن تحملها مسئولية الحياة الزوجية وتربية الأبناء والعناية بهم، ونؤكد حقيقة أن اتجاهات المرأة نحو العمل قد تغير خلال النصف الثاني من القرن الماضي تبعاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما ترك فراغاً، تسبب في استقدام العمالة الأجنبية والاعتماد عليها بشكل واضح، كما أن عائدات الثروة النفطية الضخمة وتوظيفها في مشكلات التنمية الاقتصادية ، والتوسع العمراني ، والانفتاح الاقتصادي على معظم شعوب العالم المختلفة ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات تدفق العمالة الوافدة، وفيما يلي أهم الأسباب الرئيسية لهذا التدفق: (الهاجري، 1987،124).

أولا: خطط التنمية:

أدت الطفرة النفطية خلال عامي 73-1974م إلى ازدياد العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني ، فكان لابد من استجلاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية ، وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى.

ثانيا: تدني أجور العمالة الوافدة:

يعتبر تدنى أجورهم أهم أسباب استقدام هذه العمالة في الخليج ، وكذلك ساعد سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة ، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في الدول الخليجية ، وفي الإمارات تعتبر العمالة الآسيوية الأكثر عدداً من الجنسيات الوافدة ، حيث يقدر عددها حسب الإحصاءات الأخيرة 775757 ألف بنسبة نحو 35% من إجمالي العمالة الوافدة والوطنية البالغ عددها مليون و362 ألف وافد وهذا دليل على مدى انتشار العمالة الآسيوية ومعظمها من شبه القارة الهندية ويعملون بالقطاع العائلي من خدم وسائقين وهم عمالة هامشية ومستهلكة وأجورهم متدنية ، إضافة إلى انتشار الأمية بنسب كبيرة مما ينعكس سلباً على مستوى أداءهم في كافة القطاعات التي يعملون بها (الفارس، 1998،96).

ثالثا : ضعف إقبال الشباب الإماراتي على التعليم الفني والمهني:

عزوف الشباب الإماراتي عن الالتحاق بالتعليم – الفني والمهني – واندفاعهم إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية ، من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية عموماً فالمواطن الخليجي تحول بعد ثورة النفط إلى إنسان يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه ، والمواطن الخليجي ساعد هذه السياسات باستيراد العمالة غير العربية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره للعمل وعدم إدراك ذوبان شخصيته العربية في الزحف الآسيوي. تحرر التكنولوجيا الرأسمالية المرأة من الأعباء المنزلية المرهقة وتدفعها إلى المساهمة النشطة (بوشهاب، 1984)، والمباشرة في العملية الإنتاجية فقد حولتها إلى كائن استهلاكي عاطل ينشد المزيد من الرفاهية وحياة الترف والخمول باستيراد الخدم والحشم

.وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية التي تعصف بمعظم دول العالم لا سيما الــوطن العربي وقارة آسيا أدت إلى دفع أعداد كبيرة من فئة الشباب والذي لم يكمل تعليمه الجامعــي إلى الالتحاق بالدورات التدريبيــة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحثاً عن العمــل وإن كــان يدوياً ، ويعد ذلك مؤشر إيجابي نحو نظرة الإماراتيين للعمل الفنــي والمهني وهنا يمكــن أن ننفذ سياسة إحلال العمالة الوطنية، بملء الشواغر في الأعمال المهنية مما يشكل بداية منطقية لوضع خاطئ استمر ثلاثة عقود بعد الطفــرة النفطيــة والذي خلق سلوكات غير مقبولة عن اتجاهات الشباب نحو بعض الأعمال . وكمــا ذكرنا فإن عــدداً مــن العوامــل الاقتــصادية والظروف الحالية جعلت من المواطنين يعيدون النظر في تقييمهم لبعض المهن (العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، 1983،13).

رابعاً : القطاع الخاص ودوره الكبير في انتشار العمالة الوافدة :

يتضح لنا أن إجمالي عدد العمالة الوافدة في القطاع الخاص حوالي 588610 عامــل أي ما نسبته 82% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الإماراتي وبذلك يعتبر القطاع الخاص الموظف الرئيسي للعمالة الوافدة حيث يعمل فيه 63.8% من إجمالي العمالة الوافدة، وتتركز العمالة الوافدة في قطاعــات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والتشييد والبنــاء والــصناعات التحويلية حيث تمثل ما نسبته 62% من إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص . ويغلــب على هذه العمالة تدني مؤهلاتها العلمية حيث تبلغ نسبة من هم في حالة تعليمية أمــي ويقــرأ ويكتب 42.6% من إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص، أما العمالة الإماراتية في هــذا المجال فتمثل ما نسبته 1.7% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص ويقدر عددهم بحــوالي

9634 عامل، يعملون في الأعمال الإشرافية والإدارية وفي قطاعات تجارة الجملة والتجزئــة والمطاعم والفنادق، وقطاع التأمين والتمويل والعقار وخدمات الأعمال. (بو شهاب، 1984،100)

المبحث الثالث

العمالة الوافدة ودورها في النشاط الاقتصادي

لعبت العمالة الوافدة في دولة الإمارات في أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداتـــه دوراً كبيراً في عملية الإسراع في التنمية الاقتصادية وذلك بإقامة الهياكل الأساسية للدولة العصرية وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل ، ونتيجة لصغر حجـم المجتمـع السكاني وعدم كفاية المعروض من قوة العمل المحلية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من عنصر العمل ، واجه الاقتصاد الاماراتى في المراحل الأولى من التنمية عجزاً فـي قـوة العمـل ، وفرتها الدولة من خلال الطلب المتزايد على العمالة الوافدة لتوفير هذه العمالة للمساهمة فـي إقامة وتشغيل وصيانة مشاريع البنية الهيكلية والخدمات العامة والاجتماعية ، كما أدى التوسع السريع لقطاع البناء والتشييد والأنشطة المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل الوافدة بمختلف مستوياتها ومهاراتها.

وأدى هذا التزايد في أعداد الوافدين إلى زيادة معدلات الطلب على خـدمات التعلـيم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى ، والتي تتطلب توفيرها أيدي عاملة وافدة كبيرة مـن مدرسين، وأطباء، ومهندسين، ومحاسبين، ومحامين، وغيرهم من المهنيين، و ظـل الـنمط الاقتصادي السائد هو المتمثل باقتصاد الخدمات ، لذلك اشتد الاستثمار في قطاع التشييد والبناء والعقار والتجارة الداخلية والتوزيع السلعي أما القطاع الصناعي بقي دوره محدوداً مما دعـا إلى جلب عمالة هامشية محدودة التعليم والاختصاص وذات كفاءة محدودة وتتقاضـى أجـور متدنية، وللأسباب ذاتها كان من الصعب خلال السنوات الماضية أن تتم عملية إحلال عمالـة وطنية بمواقع العمالة الوافدة خصوصاً في مؤسسات القطاع الخاص ، ذلك أن طبيعة الأعمال ومستويات الأجور لا تتناسب مع طموحات العمالة الوطنية التي تفضل القطـاع الحكـومي

ومميزاته ، والأهم من ذلك عزوف العمالة الوطنية عن العمل المهني والحرفي غير المرغوب فيه، سواء من حيث المكانة الاجتماعية أو معدلات الأجـور وعـدم الاسـتقرار الـوظيفي. (الجواد، 1984،27).

ونتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع فقد ظهرت أنماط استهلاكية بفعـل أثر التقليد والمحاكاة في الأسر وتبعها تزايد في معدلات العمالة المنزليـة بالقطـاع العـائلي بصرف النظر عن توافر أو انتفاء الحاجة إليهم. كما أن وفرة العمالة الوافدة الحرفية الرخيصة جعلت المواطنين عازفين عن الالتحاق ببرامج التدريب الفني المهني ، مما جعلهم أكثر اعتماداً على هذه العمالة، حتى فيما يتعلق بتأدية الأعمال التي لا تتطلب مهارات فنية، ويمـكن أن نشير إلى أن تشغيل العمالة المنزلية وبأعداد كبيرة تفوق حتى قوة العمل الوطنية، هي بمثابـة خسارة اقتصادية إذ أن كثيراً من المواطنين تنازلوا عن واجباتهم المنزلية تحت ذريعة الحاجة إلى الخدم بسبب عامل التقليد غير المبرر، ونتيجة لهذا التواكل فإن العمالة المنزليـة سـببت كثيراً من المشكلات والمتاعب المادية والثقافية والاجتماعية وحتى الأمنية أو خلال التسعينات فقد انخفض (تقلص الإنفاق الحكومي) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، نتيجة لانخفـاض أسعار النفط التي وصلت أقل من 8 دولارات فـي عام 1998م، وركود أسواق النفط العالمية وغيرها من الأسباب، وهذه السياسات الانكماشية تعود بقدر كبير لاعتبارات تتعلق بتركيبـة السكان وقوة العمل والآثار الاجتماعية والأمنية والسياسية ، الناجمة عن الخلل في التركيبـة السكانية فآخر إحصائية سكانية لعام 1998م تفيد بأن إجمالي عدد سـكان الامـارات2.271 مليون ومائتان وواحد وسبعون ألف نسمة، بلغت نسبة السكان الإماراتيون منهم نحـو 45%، ونسبة الأجانب نحو 55% من إجمالي عدد السكان. وأصبحت العمالة الوافـدة خـلال عقـد التسعينات عمالة غير مؤهلة وهامشية نتيجة لظهور تجارة الإقامات والضغوط السياسية مـن

بعض الدول المصدرة لهذه العمالة على أعداد ونوعية هذه العمالة حيث أصبح نظام الحصص للعمالة الوافدة من بعض الدول في المشاريع الحكومية أمر مقبول ومعتاد. (المطـوع، 2003، 74)

كما تتميز العمالة الوافدة بفئة الذكور القادمين إلى العمل فقـط، وتـشكل اسـتنزافا وضغطاً كبيراً على الخدمات والمرافق وبالتالي لا تحرك النشاط الاقتصادي وقطاعاته المختلفة من تجارية ، واستثمارية، وغيرها من القطاعات، وأصبحت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة السائدة في صفوفها وما تخلفه من مشكلات اجتماعية وأمنية ، والأهم أنها حدت من تـشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص. (المطوع، 2003، 76)

العمالة الوافدة وتحويلات الأموال:

تكتسب تحويلات العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية متزايدة عبر الأعوام بسبب زيادة قيمتها باستمرار، وما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليـصب فـي شرايين اقتصاديات دول أخرى ويخدم تدفق العملة أسواق خارجية، مما يـشكل أثـرا سـلبياً مباشرا على الأوضاع الاقتصادية المحلية والحركة التنموية للاقتصاد، هذا ومن واقع الاقتصاد الوطني وحجم تحويلات العمالة الوافدة وأسباب التدفق يتضح أن هناك عدة عوامل اقتـصادية وهيكليه مشجعة على تدفق التحويلات الخارجية واستمرارها، منهـا طبيعـة اقتـصاد دولـة الإمارات وهياكله الاقتصادية التي تؤدي إلى الاعتماد على العمالة الوافدة، والحجـم الكبيـر للعمالة الوافدة ونوعيتها العاملة في سوق دولة الإمارات الذي يتجاوز نسبة 89%. وتنقسم هذه العمالة إلى عمالة آسيوية وعمالة عربية، ونسبة قليلة من العمالة الأجنبية، وتبلغ نسبة حجـم العمالة الآسيوية حوالي 75% من إجمالي حجم العمالة الوافدة في الدولة والذي قـدر بنـسبة

89%، وقدرت نسبة العمالة العربية بنحو 11% و العمالة الأخـرى بنحـو 3%. (الحـداد، 2004، 118)

يقدر إجمالي تحويلات العمالة الوافدة بدول المجلس لعام (2004) بحوالي 27 مليـار دولار، وتمثل تحويلات الوافدين في السعودية أكثر من 63% أي بواقـع 16 مليـار دولار سنوياً، في حين قُدر حجم التحويلات في دولة الإمارات العربية بنـسبة 15% مـن إجمـالي التحويلات لدول مجلس التعاون أي حوالي 4 مليارات دولار، بينما تتوزع نسبة 22% بـين دول المجلس (الأربعة دول) أي ما يعادل 7 مليارات دولار. (الحداد، 2004، 119)

نلاحظ أن الاتجاه التصاعدي العام هو السائد خـلال الفتـرة 1975 – 2004 مـع اختلاف معدلات النمو في حجم التحويلات، ففي الفترة 1975 – 1980 تزايدت التحـويلات بشكل كبير من حوالي 1.6 مليار دولار في البداية إلى 6.9 مليار دولار، وبلغ متوسط حجـم التحويلات السنوية خلال هذه الفترة حوالي 4.3 مليار دولار وبلغ متوسط معدل النمو خـلال الفترة 33% تقريباً. أما في الفترة من 1980 – 1985 فقد شهدت مستويات التحويلات نـوع من الاستقرار والثبات، وبلغ المتوسط السنوي لحجم التحويلات 9.6 مليـار دولار ومتوسـط معدل النمو 42%، أما فترة 1995–2000 وهي مرحلة من الاستقرار النسبي حيـث قـدر متوسط حجم التحويلات بحوالي 24.2 مليار دولار في السنة, وبمتوسط معدل النمو 1%، أما في الفترة من 2001–2004 فقد بلغ حجم التحويلات فيها حوالي 27 مليار دولار. و تـشير الإحصائيات أن هنالك تحويلات عبر القنوات الرسمية والتي تتوفر عنها إحـصائيات حيـث قدرت بنحو 4.08 مليار دولار (2004), ولكن بالرغم من ذلك هنالك قدر من التحويلات تتم خارج القنوات والأطر الرسمية, ولكن ليس هناك من وسيلة لمعرفة حجمها الحقيقي وقيـاس

تدفقاتها بشكل دقيق، ولكن تقدر إجمالي حجم التحويلات الرسمية و الغير رسمية من المبالغ المحولة في الدولة سنوياً بنحو 40 مليار درهم لعام 2004 حيث: (الحداد، 2004، 120)

- يبلغ عدد محلات الصرافة في الدولة نحو 144 محل صرافة (2002)، منها 61 صرافة في إمارة أبوظبي تعمل بشكل رسمي, حيث تمتص صرافة واحدة ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي. (الحداد، 2004، 122)
- ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في دولة الإمارات حوالي 75 ألف درهم, وان نسبة التحويل تقدر بنحو 15% من دخل الفرد، وهذه النسبة معقولة كتحويلات لعمالة جاءت البلاد أساساً لتكوين مدخرات وتحويلها، وكان من الممكن أن تكون هذه التحويلات بحجم أكبر لولا اتساع سوق الإمارات وتنوعه ونمط المعيشة فيه حيث يشكل الوافدين قوة شرائية عالية في السوق خاصة في مواسم الإجازات.

وتشكل العمالة الهندية النسبة الكبرى من العمالة الوافدة من حجم سوق العمل في الدولة حيث تشكل العمالة من الجنسيات النسب التالية:

- العمالة الهندية 52%
- العمالة الباكستانية 10%
- العمالة الآسيوية من دول أخرى 13%
- العمالة العربية 6%
- العمالة المصرية 5%
- عمالة أخرى 3%

الهجرة إلى النفط:

بداية لا بد من الإشارة إلى أن قضية تنقل الأيدي العاملة أو هجرة العمالة قضية متعددة الأبعاد، تتأثر وينتج عنها العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختلف وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والنظم الاجتماعية لكل دولة. استقر مصدر الثروة البترولية في الإمارات حيث كانت هذه الأرض قبل ملايين السنين مغمورة بمياه البحر الدافئة الضحلة، وفي هذه البيئة عاشت نباتات وحيوانات بحرية دقيقة لا حصر لها، وماتت وهبطت إلى قاع البحر، لتكتنفها طبقات متراكمة من الطين الجيري، وفي هذه الطبقات المترسبة، وفي ظل ضغوط ودرجات حرارة هائلة، قامت الطبيعة بعلاج كيميائي للبيئة، وما أن تشكل البترول الخام حتى أخذ يتسرب إلى الصخور المسامية، ليتجمع في «محابس» أسفل صخور غير منفذة، وتقع المكامن الأساسية الحاملة للبترول في أراضي أبو ظبي، وفي قيعان تكوينات ثمامة، التي تشكل طبقات متتابعة من الحجر الجيري المنفذ وغير المنفذ، يقدر عمرها بما يتراوح بين 110 ملايين و 135 مليون سنة «العصر الطباشيري الأدنى»، وتوجد هذه الطبقات على عمق يتفاوت بين 7.50 و 10000 قدم. (القاسمي، 1999،58)

أسباب انتشار العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية:

يعود انتشار العمالة الآسيوية في دول الخليج العربي للعديد من الأسباب في مقدمتها أن القوة الماهرة من هذه العمالة تشكل خبرات متراكمة وجاهزة للاستخدام يصعب الاستغناء عنها سريعاً حيث يتطلب استبدالها وقتاً وجهداً وتمويلاً كبيراً حتى تستطيع العمالة الوطنية أو حتى العربية امتلاك تلك الخبرات ، كما أن قوة العمل غير الماهرة منها تمثل عمالة رخيصة الثمن لأداء أعمال يرفض المواطنون القيام بها وبمستوى جودة أعلى مما يمكن أن تقدمه

العمالة العربية في هذا الإطار، ونعنى بها الأعمال اليدوية والحرفية الهامشية والمربيات وما غير ذلك من الأعمال البسيطة. ويمكن إيجاز أسباب تفضيل العمالة الآسيوية عن العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

أسباب تتعلق بالعامل الآسيوي مقارنة بالعمل العربي المعتاد مثل تدنى مستوى أجر العامل الآسيوي وكونه أكثر طاعة وربما أكثر مهارة في الأعمال الفنية وأكثر تحملاً لظروف العمل وتقبلا لأداء الأعمال الخدمية المتنوعة ، كما أن فرص العمل البديلة وأجورها للعامل الآسيوي في بلده أقل إغراء بالمقارنة مع العامل العربي الوافد ، وقد بينت بعض الآراء أن الأجر النقدي للعامل الآسيوي يكون عادة أقل خاصة في أعمال البناء والتشييد ولكن الكلفة الاجتماعية ليست بالضرورة كذلك كما أن تلك الأعمال التي تتركز فيها العمالة الآسيوية لا تتطلب مهارات عالية. بل أن نسبة الأمية بين العمال الآسيويين تفوق نسبتها بين العرب .

وهناك أسباب تنظيمية جعلت استقدام العمال الآسيويين أسهل وأسرع في مختلف المهن بما في ذلك المهن المنزلية والشخصية. إذ لم يكن استقدام العمالة من الخارج يتم في جميع الدول وفق خطة مسبقة تشرف على تنفيذها جهة واحدة مثل وزارة العمل بل ترك الموضوع بدرجة كبيرة للقطاع الخاص الذي يسير وفقاً لآلية السوق التي تشمل الأجر وتوافد العمال وسرعة استقدامهم . كما أن وجود وكالات للتشغيل في الدول الآسيوية المرسلة للعمالة كالهند وباكستان والفلبين وبنجلاديش وسريلانكا سواء كانت حكومية أو خاصة قد ساعد في تشغيل الآلاف من العمال الآسيويين وأدت إحالة تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية الكبيرة في الدول العربية الخليجية لشركات مقاولات آسيوية إلى قيام تلك الشركات باستقدام عشرات الآلاف من عمالها الآسيويين وإقامة معسكرات أو تجمعات للعمال في موقع العمل. (الهاجري، 1987، 70)

الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة:

تقوم العمالة الوافدة باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للبلاد من خلال التحويلات الخارجية لبلدانها مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني . فقد بلغت تحويلات العاملين إلى خارج الدولة في 1993 حوالي 11.100 مليون درهم، وذلك حسب تقديرات وزارة التخطيط ، بينما وصل إلى 17050 مليون درهم في عام 1996.

جدول (2) تحويلات العمالةالوافدة المالية خارج دولة الإمارات 1990 – 1995 (وزارة التخطيط في الإمارات، 1997)

السنة	تحويلات العاملين	تحويلات الملكية	تحويلات أخرى	مجموع
1990	8900	3300	7162	19362
1991	9100	3300	17581	29981
1992	10257	39600	2355	16572
1993	1100	4120	2950	18170
1995	10500	4400	600	15500
1996	11550	4840	660	17050

ورغم أن هجرة العمالة تشكل نفس الضغط على الدول المستقبلة إلا أن النتائج تختلف جداً حسب تاريخ البلد مع الهجرة، وسياساته تجاهها، ومقدرته على أحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة، وقد تحدث بعض التأثيرات السيئة للعمالة الوافدة والوافدين عموماً نتيجة لسياسات تضعها الدولة المستقبلة لتحقيق أهداف نبيلة مثل وجود هيمنة في بعض المناطق نتيجة لإسكان الوافدين فيها.

- هناك اتفاق عام على أن العمالة الوافدة تحدث اثر ايجابي في فترات الازدهار الاقتصادي حيث تغطى النقص في سوق العمل، وتساعد في منع حدوث التضخم، أو تقدم مهارات معينة يحتاجها الاقتصاد عند ازدهاره، ولا يقتصر دورها على سوق العمل بل تشجع على الاستثمار وزيادة تكوين رأس المال في المجتمع.

- إن كل زيادة بنسبة 1% في السكان بسبب الهجرة تؤدي إلى زيادة تتراوح بـــين 1.25% و1.50% في الناتج المحلى الإجمالي، (تحليل إحصائي لـــ 15 دولة أوروبية خلال الفترة 1991-1995م .
- إن الدول ذات مستويات هجرة مرتفعة هي من الدول المتقدمة اقتصاديا مثـــل الولايـــات المتحدة كندا استراليا وجنوب أفريقيا، وفى أوروبا ألمانيا وسويسرا ولوكسمبورج .
- يعتمد تأثير العمالة الوافدة على الأجور على الوضع الأساسي لسوق العمل وعدد العمالـــة الوافدة التي تم استقدامها، وعموما تؤدى العمالة الوافدة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة .
- أثبتت العديد من الدراسات أن أي تأثير سلبي على أجور العمالة الوطنية الماهرة هو تأثير بسيط جداً، فقد أشارت دراسة أعدت في ألمانيا إلى أن زيادة 1% للعمالة الوافدة في عـــدد السكان تؤدى لتأثير ايجابي 0.6% على الأجور الوطنية، بل ترفع من أجـــور العمالـــة الوطنية الماهرة بحوالي 1.3%، وفي المملكة المتحدة "أجمعت اغلب الدراسات التجريبية انه لا يوجد تأثير إحصائي ملحوظ لهجرة العمالة على نتائج سوق العمل"
- يعتمد الأثر المالي للعمالة الوافدة على الخدمات العامة للدولـــة علـــى أعمـــار الوافـــدين المستقدمين إليها فكلما كانت الهجرة من قبل عمالة في سن العمل كلما زادت مساهمتها في المالية العامة للدولة وفى خدمات الضمان الاجتماعي والعكس إذا كانت الهجرة من قبـــل صغار السن.(الفارس، 1998، 35).

أهم سلبيات تدفق العمالة الوافدة:

يمكن لنا تلخيص اهم السلبيات بما يلي:

1. الدولة:

- زيادة تكلفة الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مع تدفق العمالة الوافدة والضغط على الخدمات العامة خاصة في حالة وجود ندرة في بعض مصادر تلك الخدمات .
- زيادة عدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الأجور.
- يؤدى تدفق العمالة الوافدة إلى إعاقة تطوير التقنية في الدولة المستقبلة .
- الخلافات الاجتماعية نتيجة تدفق عمالة وافدة من عرقيات وثقافات متعددة، وتحمل قيم مختلفة أحيانا عن قيم الدولة.
- زيادة عدد الطبقات الاجتماعية ووجود مجتمعات من العمالة الوافدة المنعزلة عن السكان .

2. الشركات والمؤسسات:

- الاعتماد على عمالة وافدة في بعض الأعمال نتيجة استقدام المؤسسات والشركات عمالة متخصصة أو عمالة رخيصة لأداء تلك الأعمال، مما يؤدى إلى سيطرة العمالة الوافدة على تلك الأعمال في بعض القطاعات الاقتصادية .
- عدم استقرار سوق العمل خاصة في حالة استقدام عمالة وافدة مؤقتة أو الموسمية.

3. المواطنون الأفراد:

- تخفيض الأجور نتيجة زيادة العرض في سوق العمل مما يزيد من عدم حصول شريحة العمالة على نصيب متنامي من الدخل الوطني . (الشامسي، 1992،86)

- منافسة العمالة الوافدة على فرص العمل المتوفرة في السوق الوطني، مما يؤدى إلى تقليص فرص العمل خاصة أمام بعض شرائح العمالة الوطنية غير الماهرة مما يؤدى إلى عزلتها، وارتفاع البطالة بينها .
- التأثير السلبي على لغة المواطنين نتيجة دخول للغات أجنبية غريبة على المجتمع .
- زيادة الطلب على الخدمات، خاصة خدمات التعليم والخدمات الصحية .

4. أثر العمالة الوافدة على الأجور:

هناك اتفاق عام على أن العمالة الوافدة تحدث اثر ايجابي في فترات الازدهار الاقتصادي حيث تغطى النقص في سوق العمل، وتساعد في منع حدوث التضخم، أو تقدم مهارات معينة يحتاجها الاقتصاد عند ازدهاره، ولا يقتصر دورها على سوق العمل بل تشجع على الاستثمار وزيادة تكوين رأس المال في الدولة المستقبلة، وينظر للوافدين في أوروبا على أنهم قدموا خدمات جيدة بعد الحرب العالمية الثانية خلال ثلاثين سنة من النمو الاقتصادي، وفى السبعينيات ساهم الوافدون الآسيويون في تحويل المدن الصغيرة إلى مدن كبيرة جداً في الولايات المتحدة وكندا وساهموا كذلك في تجديد وتعزيز السكان والاقتصاد.(الشامسي، 90،1992) . ومن الملاحظ أن الدول ذات مستويات الهجرة المرتفعة هي من الدول المتقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وجنوب أفريقيا، وفى أوروبا ألمانيا وسويسرا ولوكسمبورج.

ويعتمد تأثير العمالة الوافدة على الأجور على الوضع الأساسي لسوق العمل وعدد العمالة الوافدة التي تم استقدامها، وعموما تؤدى العمالة الوافدة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة، وبالتالي تعميق عدم التوزيع العادل للدخل الوطني، وتشير الدراسات في أوروبا الغربية إلى أن الأجور تقاوم الانخفاض وان تأثيرها على التوظيف غير

واضح ، وان للعمالة الوافدة تأثير سلبي على أجور العمالة الوطنية غير الماهرة ولكنها فـــي الواقع تزيد الأجور الحقيقية للعمالة الوطنية الماهرة بسبب زيادة العرض من المنتجات التـــي تقدمها قطاعات الإنتاج ذات الأجور المنخفضة. (الشامسي، 1992،91).

5.اثر العمالة الوافدة على التوظيف:

بالنسبة لتأثير العمالة الوافدة على التوظيف وتشغيل العمالة المحلية نجـد أن القـضية أكثر تشعباً، حيث أن على مستوى الاقتصاد الجزئي (Micro) أو مستوى المؤسسات فلاشك في أن العمالة الوافدة تستحوذ على مكان العمالة الوطنية، ويحدث ذلك عندما تعيد الـشركات والمؤسسات هيكلتها وتقوم باستقدام عمالة أجنبية محل العمالة الوطنية خاصة العمالة كبيـرة السن والعمالة غير الماهرة التي تترك بدون عمل، وعندما تؤخذ جميع التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلى في الحسبان ، وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي بدراسة تجارب عدة دول في الفترة بين عام 1984م وعام 1995م، انتهت إلى انه لا يوجد دليل على وجود اثر سلبي للعمالة الوافدة على زيادة معدل بطالة العمالة الوطنية، منها دراسة انتهت إلى عـدم وجـود علاقة بين البطالة وازدياد حجم دخول العمالة الوافدة، وفى الدول التي شهدت تدفقات كبيـرة فقد ظلت نسبة البطالة في نفس نسبتها أو انخفضت عنها، وقد أشارت بعض تلك الدراسـات إلى أن هجرة العمالة أدت إلى زيادة التوظيف نتيجة توسع وزيادة الإنتاج، فعلى سبيل المثـال يؤدى دخول عمالة غير ماهرة منخفضة الأجر إلى زيادة المنتجات كثيفة العمالة وبالتالي زيادة الصادرات. ومن الملاحظ انه حتى في فترات الركود الاقتصادي تستمر العمالة الوافـدة فـي القيام بالأعمال التي تتجنبها العمالة الوطنية حيث أن في العديد من الدول الـصناعية يتجنـب السكان الأكثر تعليماً أداء الأعمال اليدوية حتى الأعمال التي تتطلب مهارة. (الفـارس، 1998، 35).

6. اثر العمالة الوافدة على الإنتاج والاستهلاك :

إن توسع المجتمع وزيادة السكان من خلال تدفق العمالة الوافدة يؤدى إلـــى توســـع الأسواق وقيام اقتصاديات الحجم الكبير، من خلال الحاجة إلى زيادة الإنتاج لمقابلة الاستهلاك على المنتجات والخدمات في بلد المهجر، وتؤدى زيادة الطلب على تحفيز الإنتاج والاستثمار مع توسع الأسواق الداخلية نتيجة تدفق العمالة الوافدة كما أن مرونة سوق العمل مـــع تـــدفق العمالة الوافدة وانخفاض أجورها يؤدي إلى تشجيع وزيـــادة الاســـتثمار والإنتـــاج خاصـــة للصناعات التصديرية التي لا يمكن لبعض الدول المنافسة فيها نتيجة ارتفاع أجـــور عمالتهـــا الوطنية، وفى بعض البلدان يؤدى تدفق العمالة إلى المحافظة على نمو وتجدد قوى العمل بها، خاصة في الدول التي تعانى من شيخوخة السكان مما يدعم ويعزز اقتصادها، كما أن زيـــادة قوى العمل وتوفرها تحافظ على عدم حدوث تضخم في الاقتصاد نتيجـــة ارتفـــاع الأجـــور. (البحوث الفائزة بجائزة العويس، 1996،216) .

الفصل الثالث

دور وسائل الاتصال تجاه العمالة الوافدة

المبحث الأول
تاريخ وسائل الاتصال في دولة الإمارات

1. الصحافة في الامارات:

عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة أجهزة الاتصال المقــروءة عــن طريــق دول عربية وأجنبية أخرى. فقد كانت الصحف المصرية أول مطبوعات تصل البلاد مــع الــسفن المارة بها بعد افتتاح قناة السويس عام 1869 وانتعاش حركة الملاحة بمياه الخلــيج العربــي وسواحله. كما أتت صحف أخري من بلاد الشام بعد إنشاء الخط الــصحراوي بــين دمــشق وبغداد عام 1924 . وتردد أهل الفكر من أبناء العراق وسوريا ومصر على إمارات الساحل مثل الشيخ رشيد رضا وعبد العزيز الثعاليبى وغيرهم، وارتباط أهل الثراء والكفــاح بمدينــة بومباي الهندية حيث كانت محط أنظار مفكري أبناء الخليج وقادة الرأي فيهم ومسكنا لــبعض كبار التجار العرب (النويس،1984، 45).

ولم يعرف مجتمع الإمارات الصحافة إلا في فترة متأخرة جدا بالنسبة للدول العربية الأخرى. فقد تأخر ظهور الصحف بمعناها الحقيقي قرنا من الزمان بالمقارنة بــد ول مثــل مصر ولبنان، وربع قرن من الزمان بالمقارنة مع دول خليجية أخرى. وقد ولدت الــصحافة الرسمية مع نشؤ دولة الاتحاد. وقبل عام 1971 لم تصدر صحيفة يومية بشكل منــتظم فــي الإمارات إنما ظهرت بعض النشرات أو الدوريات التي سرعان ما كانت تتوقف بعــد فتــرة قصيرة. (رشتي، 1978، 115)

والباحث في تاريخ الصحافة المقروءة في دولة الإمارات يجد أن إمارة دبي لها فضل السبق في هذا المضمار إذ صدرت بها أول دورية عام 1971عن إدارة الإعلام ببلدية دبــي وعرفت باسم "أخبار دبي" واهتمت هذه الدورية بشئون بلدية دبي وأنشطة الإمــارة المختلفــة

ووضعت مواد التحرير بها عناوين ثابتة مثل : أخبار عربية،وفلسطينيات وأخبار عالميـــة ، وأنباء محلية، ومنوعات خفيفة، والجديد في العالم، وعالم المرأة، واهتمت إلى جانـــب ذلـــك بموضوعات الرياضة والحظ وما إلى ذلك (النويس، 1984، 45).

وأصدرت إمارة الشارقة واحدة من أهم المجلات التي صدرت قبل جريدة "الاتحـــاد" وهي مجلة "الشروق" الشهرية التي صدرت في شهر يونيو عام 1970. وتعد صحيفة "الخليج" أول صحيفة تصدر في دولة الإمارات عن مؤسسة أهلية وهي (مؤســسة الخلـيج للـصحافة والإعلام) وقد واجهت هذه الصحيفة صعوبات سياسية ومالية أدت إلى توقفها عن الصدور في 18 فبراير عام 1972 (عزت، 1980، 170). وتعد صحيفة "الاتحاد" أول صحيفة يومية تصدر في الإمارات. ولقد صدرت في أول الأمر أسبوعية، وصدر العدد الأول منها يـوم الاثنـين الموافق 20 أكتوبر عام 1969 وصاحبت هذه الدوريات مقدمات إبرام الوحدة بين الإمـارات في ديسمبر 1971 ومن هنا كان من الطبيعي أن تواكب غزارة الأحداث وتلاحقهـا إعلاميـا فتحولت إلى دورية يومية في 22 ابريل عام 1972.وكان يشرف على الدورية دائرة الإعلام والسياحة التي تحولت بعد ذلك إلى وزارة الإعلام والثقافة (عزت، 1980 ،170).

وعملت العديد من العوامل على عرقلة إصدار الصحف في دولة الإمارات ومن بينها صغر حجم السوق، وقلة الإعلانات، وتكاليف النشر الباهظة، وتكاليف التوزيع والمواصلات. ولذلك يمكن القول إنه حدث نوع من الركود في القطاع الصحفي بعد ظهور جريدة (الاتحاد) استمر إلى ما يقرب من عام ونصف حتى صدرت جريدة (الوحدة) اليومية في 16 أغـسطس عام 1973 عن مؤسسة الظفرة للطباعة الأهلية والتي يملكها السيد راشد عويضة، وفـي 17 مارس 1975 صدرت جريدة (الفجر) الأسبوعية والتي يملكها السيد راشـد عبـد الله، وقـد تحولت إلى جريدة يومية عام1977 (الشامسي، 2002، 115).

وبعد ذلك عادت جريدة (الخليج) للصدور مرة أخرى في 15 ابريل عام 1980 في الشارقة بإمكانيات جديدة وحديثة، كما صدرت جريدة (البيان) في دبي في 10 مايو عام 1980. وقد صاحب صدور صحيفتي (البيان، والخليج) تطور ملحوظ في أغلب الصحف الصادرة في الدولة نتيجة للمنافسة المهنية مما أفاد تلك الصحف وجعلها أكثر جودة وتنوعا (الشمسي 2002، 115). ومن هنا نجد أن هناك اختلافاً واضحاً في توجه الصحف الأساسية الثلاث في دولة الإمارات وهي الاتحاد والخليج والبيان.

تمثل الصحف في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة اتجاهات. فصحيفة الاتحاد صحيفة خبر بالدرجة الأولى وهي تقدم قدرا كبيرا من الموضوعات والتقارير الإخبارية وهي الصحيفة شبه الرسمية للدولة ،وتعكس الاعتدال والتوازن . أما صحيفة الخليج فهي صحيفة رأى وتتناول القضايا والشئون العربية ومن بينها قضايا الوحدة العربية والمشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، أما صحيفة البيان فتهتم بالشئون الاقتصادية وأنباء إمارة دبي وهي تتسم بالاعتدال والتوازن في عرضها للموضوعات.

أما بالنسبة للمجلات الأسبوعية فقد صدر في دولة الإمارات عدد من المجلات الأسبوعية العامة والمتخصصة،. وقد ظهرت مجلة الظفرة في 26 يناير عام 1974 كمجلة عربية جامعة (الشمسي، 2002، 115)، كما صدرت مجلة (هيَ) في يناير عام 1978 وهي أول مجلة نسائية تصدر في دولة الإمارات وكانت تحمل اسم (شعراء) في البداية ثم توقفت وعادت للصدور شهريا بشكل مؤقت في النصف الثاني لعام 1978 ومنذ ذلك الحين انتظمت في الصدور شهريا وهي تصدر عن مؤسسة الوحدة. وفي 31 مارس عام 1979 صدرت مجلة (زهرة الخليج) النسائية الأسبوعية عن مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر. وفي 28 فبراير عام 1979 أصدرت مؤسسة الإتحاد مجلة أسبوعية للأطفال باسم (ماجد) وتهدف إلى تثقيف الطفل

العربي وتعريفه بواقع المجتمع العربي والقيم والمبادئ والعادات والتقاليد والإسلامية والعربية وهي تخاطب الأولاد والبنات في جميع أنحاء الوطن العربي. وفي يوم 8 مارس عـــام 1979 صدرت مجلة أسبوعية سياسية في إمارة الشارقة باسم (الأزمنة العربية) وقد ركـــزت هـــذه المجلة على معالجة القضايا المحلية بكل أنواعها كما عملت على استقطاب القراء ليعبروا من خلالها عن آرائهم (فخوري، 2004، 124).

وإلى جانب هذه الصحف والمجلات تصدر في دولة الإمارات أكثر من 55 دوريـــة شهرية وفصلية ونصف شهرية عن مؤسسات رسمية وشبه رسمية وأندية وجمعيـــات وهـــي تشمل المجالات التجارية والاقتصادية وصناعة البترول ، والقـــوات المـــسلحة والـــشرطة ، والرياضة والمجالات الاجتماعية والدينية والفنية والمرأة (فخوري، 2004، 124).

ولا يفوتنا أن نشير ونحن بصدد الحديث عن الصحافة في دولة الإمارات إلى وجود ه صحف تصدر باللغة الانجليزية. فقد صدرت Emirates News عن دائـــرة الإعـــلام فـــي أبوظبي في 7 مايو عام 1970 وكانت تعرف باسم (ابوظبي نيـــوز) . وقـــد كانـــت تـــصدر أسبوعية إلا أنها تحولت إلى صحيفة يومية في 2ديسمبر عام 1975 وتستمد أغلب أخبارهـــا وموضوعاتها من جريدة الاتحاد ومن وكالة أنباء الإمارات (فخوري، 2004، 124).

كما صدرت جريدة الخليج Khaleej Times في 16 ابريل عام 1978 عن كالداري للطباعة والنشر في دبي وتعتبر هذه الصحيفة من أهم وأقوى الصحف التي تـــصدر باللغـــة الانجليزية في دولة الإمارات. أما الصحيفة الثالثة فهي جلف نيوز Gulf News التي صدرت في دبي عام 1979 وهي تهتم بإبراز الأخبار الهندية والباكستانية.

2. الصحافة المصورة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- **الصحافة باليد:**

ظهرت أولى المحاولات الصحفية –تاريخياً– مع مستهل هذا القرن 1918، عنـدما أسس أحد من المتعلمين القلائل في الإمارات ، ويدعى إبراهيم بن محمد المدفع أول صـحيفة تكتب باليد وتصدر كل أسبوعين مرة وذلك في الشارقة في نهاية العـشرينيات مـن القـرن الماضي.

وقد أعطى المدفع اسم " **عمان** " لصحيفته التي كان يحررها ويكتبها ويوزعها بنفسه، والتي قصد أن يمثل بها أخبار المنطقة التي تشمل الآن كلا من الإمارات العربيـة المتحـدة وسلطنة عمان وكانت الإمارات السبع في ذلك الحين يطلق عليها "**الإمارات المتصالحة**" والتي تشمل الإمارات السبع التي يتكون منها اتحاد الإمـارات (أبو ظبي، دبـي، الـشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة) والتي كانت تحت ما كان يطلق عليه اتفاقيات الحمايـة البريطانية ولكنها كانت منفصلة ولا يجمعها اتحاد واحد كما هو حاصل اليـوم (ليلـى،2001، 114). وقد استخدم المدفع الحبر المستخلص من " سمك الحبار" لكتابة صحيفته في ملحقـين كبيرين وعلى خمس نسخ من كل عدد حيث كانت توزع بين شيوخ الشارقة (أعضاء الأسرة الحاكمة) وعلى بعض الأصدقاء.

- **الصحافة المطبوعة**

كان التعامل مع القضايا العامة في تلك الفترة –مثل : نشر العلوم والمعلومات والتعاون – بشكل عامل من أجل خلق الأساس لوحدة الإمارات مع قضايا أخرى. وكان علـى الـبلاد أن تنتظر عدة سنوات أخرى لكي تحصل على أول مطبوعة منتظمة ومطبوعة آلياً : ففـي 16

يناير 1965 أصدرت دائرة البلدية في دبي " أخبار دبي " وقد قصد من هذه المجلة الأسبوعية التي على شكل تابلويد أن تغطي التقرير الشهري لأنشطة البلدية وأخبار أخرى مثل مناقصات الإمارة ثم وسعت المطبوعة تغطيتها لتشمل أخبار حول إمارة دبي بالكامل مركزة أساسا على أنشطة الحاكم . وبالإمكان اعتبار " أخبار دبي " أول مطبوعة تنتج بالألوان على شكل مجلة بالرغم من أن "صحيفة الاتحاد " بالإمكان اعتبارها أول صحيفة تستخدم الألوان الكاملة في الصور (فخوري، 2004، 124).

وقد كانت المطبوعة الأخيرة جريدة بحجم التابلويد وأسبوعية كذلك حيث أصدرت أولا من قبل دائرة الإعلام والسياحة في أبو ظبي –أكبر وأغنى إمارة بين الإمارات السبع المتصالحة– وذلك في ذكرى الاجتماع الخامس لحكام الإمارات، وذلك لدراسة فكرة تشكيل اتحاد بين الإمارات المنفصلة عن بعضها وذلك في 20 أكتوبر 1969 وقد أطلق على هذه الصحيفة " الاتحاد ".

ولم تكن هناك مطابع صحف في الإمارات في ذلك الوقت ولذلك فقد طبعت الاتحاد في بيروت بعد إنتاج مادتها التحريرية والإخراجية في أبو ظبي. وفي 22 أبريل 1972 صدرت الاتحاد بشكل يومي وعلى شكل الصحف الجادة الحالية وانتقلت من مرحلة الطباعة في بيروت لتطبع في مطبعة تجارية بأبوظبي (ليلى، 2001، 114).

صحيفة الاتحاد:

أولاً: النشأة:

تعود بداية إصدار صحيفة الاتحاد حين فكرت دائرة الإعلام والسياحة في إمارة أبو ظبي بإصدار صحيفة تغطي أخبار النشاطات المختلفة للإمارة وكانت هذه الفترة تشهد نشاطا

ملحوظا للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – حاكم إمارة أبو ظبي. ففي ذلك الوقت كان يقوم بدور الرائد في محاولة لقيام نوع من الاتحاد بين إمارات ساحل عمان (الإمـــارات المتصالحة) ومعه حكام الإمارات السبع إضافة إلى قطر والبحرين حيث صدر العدد الأول من صحيفة الاتحاد في يوم الاثنين 20 أكتوبر 1969 م. وقبل يوم واحد من وصول حكـــام الإمارات إلى مدينة أبو ظبي لعقد اجتماعهم الخامس من أجل بحث أسس قيام الاتحاد المنشود لتبدأ الاتحاد صحيفة أسبوعية في 12 صفحة بالقطع النصفي " التابلويد ". وكانت الـــصحيفة تتبع دائرة الإعلام من حيث الإدارة والدخل والإنفاق عليها بوصفها صحيفة رســـمية لمدينـــة أبوظبي (عزت، 1980،50).

وظل الحال هكذا حتى منتصف عام 1971 ، إذ تطورت الصحيفة وأصبحت أكثـــر حيوية وازداد اهتمام الناس بها وخاضت في نهاية هذا العام تجربة مهمة يمكن النظـــر إليهـــا على أنها البداية الحقيقية للصحافة اليومية الحديثة ، واستطاعت الاتحاد وعلى الرغم من قلـــة عدد العاملين بها تغطية أخبار احتفالات الإمارات بقيام الاتحاد في ذلك الوقت.

ثانياً: التطور الفني:

مع الإصدار اليومي لصحيفة الاتحاد في عام 1972 استقر الشكل العام للصحيفة من ناحية وظهرت الملامح الرئيسية للتبويب من ناحية أخرى. واستمرت الزيادة في عدد النـــسخ إلى أن وصلت في عام 1988 إلى 50000 ألف نسخة يوميا كما ارتفعت عـــدد صـــفحات الاتحاد من 12 صفحة بالقطع النصفي في بداية الصدور إلى 20 صفحة اعتباراً من 1981 ثم 36 و40 صفحة أحياناً ، وفي أغسطس 1992 أصبحت الاتحاد أكثر تطوراً حيث انتقلت إلى مبناها الجديد وأصبحت تطبع 500 نسخة في الساعة (فخوري، 2004، 100).

ثالثاً: السياسة التحريرية:

تعد صحيفة الاتحاد صحيفة الدولة الاتحادية حيث أصبحت لسان حال الاتحاد وتتسم بصفتها الرسمية بوصفها معبرة عن الموقف الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجاء إنشاؤها كصحيفة ثم كمؤسسة لها دورها في التنمية المحلية وهي ليست مشروعاً تجارياً أو شخصياً(عزت، 1980،110).

صحيفة الخليج:

أولاً: النشأة :

تعد الخليج أول صحيفة يومية في الإمارات. فبعد عودة الأخوين كريم وعبد الله عمران تريم من القاهرة عام 1966م وقد أنهيا دراستهما الجامعية وجدا منطقة الخليج تموج بالأحداث المهمة وكان شاه إيران يخطط لفرض نفوذه على المنطقة. ووسط هذه الظروف صدر أول عدد من صحيفة الخليج في يوم الاثنين 19 أكتوبر 1970م فكانت تحرر في إمارة الشارقة وتطبع في الكويت لأنها المكان الأنسب لإمكانيات طباعة كبيرة حيث ساعد في ذلك وجود العلاقات الجيدة مع الكويتيين. حيث بدأت الاتصالات بمؤسسة المرزوق للطباعة والنشر وعند الدخول في الخطوات التنفيذية تم فتح مكتب للطباعة في الشارقة وآخر في الكويت (عمران، 1986، 175). وصادفت الصحيفة صعوبات سياسية وتعرضت للإيقاف والمصادرة أكثر من 24 مرة سواء في الكويت أو في الإمارات من قبل المعتمد البريطاني مما أدى إلى عدم انتظام وجودها في السوق.

ويذكر كريم عمران أن مقدمات إغلاق الصحيفة بدأت عندما نشرت معلومات تفضح نوايا شاه إيران والانجليز في قضية الجزر ولم تستمر صحيفة الخليج طويلا. فقد تضافرت

عوامل عديدة فنية ومحلية وإقليمية إلى جانب بعض الديون المستحقة عليها لصالح المؤسسة التي تطبعها مع ضعف الإمكانيات مما أدى إلى توقفها بعد إصدار آخر أعدادها رقم (375) في يوم الثلاثاء الموافق 1972/2/29. (فخوري، 2004، 100) وبعد التوقف انصرف صاحب الخليج كريم عمران للعمل السياسي بعد إعلان قيام دولة الاتحاد وتم تعيينه سفيراً للإمارات في مصر ورئيس وفدها الدائم لدى الجامعة العربية، ومضت 10 سنوات عندما بدأت استئناف الصدور عام 1979. وبالفعل عادت الخليج مرة أخرى للصدور في 15 ابريل 1980 في مطابعها الخاصة بالشارقة حيث تولى الإشراف والإدارة عليها كريم وعبد الله عمران ومرة ثانية تولى راشد عمران رئاسة التحرير وزاد عدد صفحاتها من 8 إلى 24 صفحة.

ثانياً: التطور الفني:

وفيما يتعلق بالجوانب والإمكانيات الفنية والمادية فقد ظلت الخليج بعد عودتها الثانية تستخدم مطبعة منفصلة عن المبنى المستأجر للإدارة والتحرير في الشارقة ، واستمر الحال على هذا النحو حتى العدد الصادر في أول يناير 1991 ليبدأ طبع العدد التالي في 2 يناير 1991 في المطبعة الحديثة الملحقة بالمبنى الخاص لدار الخليج. حيث تم تشغيل المطبعة في المقر الجديد قبل انتقال الإدارة والمحررين في أغسطس من العام نفسه، وتم تحديث مطابعها حيث أصبح بالإمكان إصدار 28 صفحة منها 6 صفحات ملونة وكان استخدام الألوان قد بدأ في صحيفة الخليج بشكل غير منتظم منذ عام 1985 . (عمران، 1986، 195).

ثالثا: التمويل والإشراف والملكية:

تنتمي صحيفة الخليج إلى الصحافة الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتولى الإشراف عليها ورسم سياستها التحريرية المؤسسون المالكون لها. أما رسميا فإن وزارة الإعلام والثقافة الاتحادية–وحسب قانون المطبوعات والنشر–تمثل الجهة المسئولة عن تطبيق القانون. وتعتمد دار الخليج في تمويلها على دخل الإعلانات وإيرادات التوزيع لمطبوعاتها وخاصة صحيفة الخليج وتنظر إدارة الصحيفة إلى الإعلان بوصفه المصدر الأهم في التمويل.
(فخوري، 2004، 90)

صحيفة البيان:

أولاً: النشأة:

صدر أول عدد منها يوم السبت 10 مايو 1980 ، في إمارة دبي حيث تقوم الدار المركزية للصحيفة ويرأس تحريرها وإدارتها (حشر مكتوم) وهي من الحجم العادي 58× 40 تطبع منذ صدرت على ورق صحف بلون برتقالي وتستخدم اللون الأحمر كقاعدة للافته التي تحتل أعلى العمود الأول من الصفحة الثانية. وتهتم بالموضوعات الاقتصادية بالمقام الأول حيث تفرد لها الصفحتين الثانية والثالثة وبعض الموضوعات الرئيسية في الصفحة الأولى، وتهتم بالموضوعات المحلية لدولة الإمارات. بعد ذلك تعالج قضايا دول الخليج العربية مثل قطر والكويت والسعودية ثم العراق وتفرد عدد من صفحاتها لمعالجة موضوعات فنية خاصة ما يتصل بأفلام السينما والتلفزيون وعرض بعض كتب الاعتراف التي تتحدث عن رحلة حياة بعض المشاهير وصفحتين منوعات. ويحتل نصف اليمين الأسفل (نادي الأطفال) وشمالها الكلمات المتقاطعة وكلمة ضائعة وموضوع الحظ ، يحتل عمودين أعلى

الصفحة اليمين للصفحة العاشرة من العدد والصفحة اليسرى من المنوعات تتناول قصصا وشئوناً نسائية مع بعض الموضوعات الاجتماعية والقومية لبعض دول الخليج وثمن النسخة كما في صحف الوحدة والفجر درهم واحد، غير أن صحيفة الاتحاد هي التي تخرج على قاعدة كتابة درهم وتذكر أن ثمنها 100 فلس "أي درهم فكه"، وعدد صفحات البيان 18 صفحة. (حمزة ،1980، 65).

ثانياً: التطور الفني:

سارت مؤسسة البيان بخطوات متتابعة للتطور منذ نشأتها الأولى. فقد أدخلت مجموعة من الإضافات والتحسينات على مطابع المؤسسة وزادت طاقتها الإنتاجية مستخدمة أحدث آلات الطبع الألمانية إلى جانب الأقسام الفنية الأخرى لمساعدة مطبوعات المؤسسة. كما يقوم القسم التجاري بتقديم خدمات طباعيه متعددة وخاصة في طبع الكتب والدوريات المتخصصة. وتم إدخال الألوان في صحيفة البيان بعد فترة وجيزة من صدورها في الإعلانات، وفي عام 1987 بدأ استخدام الألوان في صور المناسبات الوطنية وفي عام 1988 انتظم إدخال اللون في الموضوعات والإعلانات. وكان اهتمام صحيفة البيان في فترة ظهورها الأولى بالجانب الاقتصادي تمشياً مع الخصائص المميزة لإمارة دبي مما جعلها أقرب لأن تكون صحيفة اقتصادية وكانت أول صحيفة عربية تخصص صفحتين ثم ثلاث وأربع صفحات بصفة يومية للشئون الاقتصادية المحلية والدولية (حمزة ،1980، 80).

ثالثاً: السياسة التحريرية:

تؤكد السياسة التحريرية لصحيفة البيان إبراز الدور الاقتصادي المميز لإمارة دبـــي. وتبحث دوماً عن مصدر رسمي للخبر وخاصة فيما يتعلق بأخبار دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى. لذلك فإن نسبة النفي للأخبار المنشورة قليل. فقد أرادت حكومة دبي إصدار هذه الصحيفة ورسمت سياستها على ألا تصطدم بأحد وتقوم علـــى نـــشر أكبـــر قـــدر مـــن المعلومات عن كل القضايا مع موقف قومي من القضايا الوطنية والقومية دون الـــدخول فـــي مشاكل مع أطراف كما تهتم بالاقتصاد ولكنها تتخذ في النهاية موقف أكثـــر مـــيلاً للـــسياسة الرسمية لما تتخذه حكومة دبي (فخوري، 2004، 105).

رابعاً: التمويل والإشراف والملكية:

تعود ملكية البيان إلى حكومة دبي وتخضع لإشراف دائرة إعلام دبي ومديرها الشيخ " حشر آل مكتوم " المدير العام ورئيس التحرير المسئول في صحيفة البيان. وتتمتع الـــصحيفة باستقلال مالي وميزانية خاصة بها ولوائح ونظام إداري مستقل في حين تقدم حكومة دبي دعم مالي سنوي للمؤسسة إلى جانب مواردها الذاتية التي تشمل حصيلة الـــدخل مـــن المبيعـــات للكتب والمطبوعات وإيرادات الإعلانات والتوزيع. وظلت الميزانية السنوية لمؤسسة البيان في تصاعد مستمر خلال مرحلتي التأسيس والإصدار والتطوير بزيادة شبه منتظمة بلغت نـــسبتها 40% كل عام حتى وصلت عام 1989 إلى حوالي 44 مليون درهم (حمزة ،1980، 80).

المبحث الثاني

دور وسائل الاتصال تجاه العمالة الوافدة

تعتبر وسائل الاتصال من أخطر المؤثرات العصرية على سلوك الإنسان. فكل الوسائل الاتصالية (تلفزيون – إذاعة – صحافة) لها أدوار وأهداف عامة في معالجة ومواجهة قضايا ومشكلات مجتمعاتها.

في المجال الإعلامي:

أولاً: وسائل الاتصال:

تعد وسائل الاتصال من الوسائط الحديثة التي لها تأثير كبير على سلوك الإنسان في كل الخلاي الاجتماعية التي يتعايش معها مثل الأسرة والمدرسة والمسجد، وباقي المؤوسسات الاجتماعية التي تلعب دوراً في مجال التربية والتنشئة. إن جميع الوسائل الاتصالية (تلفزيون – إذاعة – صحافة) تتسم بأدوار وأهداف عامة في معالجة ومواجهة قضايا ومشكلات مجتمعاتها. لذا يتوجب على وسائل الاتصال وعلى مختلفة مستوياتها الاهتمام بنشر الحقائق والمعلومات المتعلقة بالعمالة الأجنبية سواء ما تعلق منها بالسلبيات والمخاطر المترتبة على وجودها في مجتمع دولة الإمارات، وكذلك النواحي الإيجابية المتعلقة بإسهام هذه العمالة في النهضة الاقتصادية.

وتتحمل الصحف والمجلات مسئولية تعريف الناس والمسئولين بمخاطر العمالة الوافدة ومشكلاتها الأكثر إلحاحاً مثل التعاطي والاتجار في المخدرات وغيرها من أنواع ذات الصلة، وما يرتكب من جرائم دوافعها العنف والسرقة والمشاجرات. وتلعب التحقيقات الصحفية والمقابلات دوراً هاماً كعناصر للمادة الصحفية في تناول مذل هذه القضايا. (المصمودي، 1985، 115)

وينبغي على الصحافة نشر ما تراه مخالفا لقوانين العمل بالدولة أو إقامة الندوات التي يحاضر فيها العلماء والمتخصصون والباحثون في المجال الإعلامي حتى يدلي كل منهم برأيه العلمي والموضوعي في هذا الجانب ونقف على أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على المجتمع الإماراتي والخليجي بشكل عام في الحاضر والمستقبل القريب. (المصمودي، 1985، 117)

لذلك يمكننا القول بأن أغلب العمالة الوافدة في الإمارات هي مؤقتة وليست دائمة الإقامة، وإنما تأتي بعقود عمل مؤقتة لأداء مهام وأعمال محددة تعود بعد انتهائها إلى أوطانها وفق آليات وإجراءات تتم طبقاً للأنظمة المتبعة في الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة، ولهذه الصيغة تأثيرات وانعكاسات ايجابية مثمرة على اقتصاديات كل من الجانبين، مشيراً إلى أنه تم التصديق على هذا التعريف من قبل منظمة الهجرة الدولية. أيضاً إن هذه العمالة تشكل أكثر من 85 % من إجمالي القوى العاملة في الدولة مما يعطي الإمارات صفة خاصة فيما يتعلق بهذا الجانب، إذ تسهم هذه العمالة في إنعاش اقتصاد بلدانها، من خلال التحويلات التي تقوم بها. ولا تخفى على الجميع الآثار الثقافية والقيم والأعراف التي تحملها العمالة الأجنبية والتي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في النسيج الاجتماعي للدولة وفي التركيبة السكانية وغيرها من المشكلات. (المصمودي، 1985، 119)

يرى الباحث بأن يتم وضع قيود على تحويلات العمال، إذ إن الإمارات تؤمن بحرية تنقل رؤوس الأموال ومبادئ الاقتصاد الحر، وهناك العديد من السياسات أو الآليات التي يمكن تطبيقها للاستفادة من العمالة الأجنبية في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق المكاسب الاقتصادية بما يعود بالنفع على الدولة، من أهمها الإبقاء على جزء من هذه التحويلات داخل الدولة لأطول فترة من خلال وضع آلية استثمارية داخلية تستوعب المدخرات، بتوفير فرص للاستثمار لها، لأن الرغبة متوفرة لدى كثير من العمال خصوصاً العرب منهم. فالتحويلات

الكبيرة التي تُرسل من الدولة من دون أن يتم استثمارها محلياً تشكل فرصة ضائعة للاستثمار، فبمقارنة تحويلات العمالة الأجنبية بحجم الاستثمار الفعلي في الدولة، فان هذه التحويلات تبلغ نحو 42% من حجم الاستثمار الإجمالي الفعلي، وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية فان تحويلات العمال تشكل مصدراً كبيراً يمكن استغلاله لتوفير التمويل اللازم للتنمية عن طريق توفير الأدوات الادخارية والاستثمارية المناسبة للعامل الأجنبي. كما يمكن تقديم الحوافز عن طريق تطوير أوعية ادخارية وأدوات استثمارية ملائمة لتشجيع العمال الأجانب على ادخار واستثمار جزء من مدخراتهم في الأجهزة المصرفية للدولة، فهذه القضية التي قد يتغاضى عنها البعض أو لا يعيرها اي اهتمام، تعتبر من القضايا المهمة الحساسة التي ترتبط باقتصاد أي دولة في العالم، ففي بعض الدول تعتبر من قضايا الأمن القومي بسبب آثارها السلبية التي قد تهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي، أو الفوائد التي يمكن أن تحققها إذا أحسن استغلالها، فهذه القضية من وجهة نظري لم تحظ بالدراسة أو العناية المطلوبة من قبل المسئولين لدينا، فبغض النظر عن المشاكل الاجتماعية التي تسببها العمالة الأجنبية، فإنه من الناحية الاقتصادية لها آثار سلبية كبيرة. (العابد، 2001، 87)

لذا يجب إتباع سياسة عمالية واضحة وعملية وتكثيف الجهود للاستعاضة عن العمالة الأجنبية غير الماهرة بعمالة ماهرة كلّما أمكن ذلك، ولا يفتح الباب للدخول إلى الدولة. وتنبهت بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى خطورة استقدام العمالة الأجنبية والاعتماد عليها ووضعت سياسات عمالية ناجحة بالتزامن مع سياسات للتوطين وإحلال الكوادر الوطنية محل الأجنبية في بعض المهن وهذا ما بدأت به الدولة أخيراً.

كذلك يجب وضع بعض التوصيات قيد التطبيق ومنها توصية وزراء العمل فـي دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام اجتماعهم في البحرين في ديسمبر/ كانون الأول عام 2004 حيث تم رفع توصية إلى المجلس الأعلى لقادة دول الخليج تنص على تحديد حد أعلى لبقـاء العامل الأجنبي في دول المجلس، بحيث لا يسمح باستمرار العامل في عمله أكثر مـن سـت سنوات كحد أقصى. وتستثني التوصية التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنهـا والتـي لا يتوفر مواطنون من البلد نفسه لشغلها.

أيضا على الجهات المسئولة أن تقوم بوضع سياسات جديدة مكملة لبعـضها بعـضاً وملائمة للحاضر تتمتع بالمرونة والفعالية وألاّ تتقوقع في سياسات قديمة وبالية عفـا عليهـا الزمن، وأن نبحث عن الوسائل والفرص التي يمكن أن تجلب الخير للوطن واسـتغلالها فـي تحقيق مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (المطوع، 2003، 138)

ثانياً : في المجال الفكري والثقافي:

إن الأسرة الخليجية يجب أن تكون واعية جداً في تعاملها مع أبنائهـا و لا تتـركهم فريسة سهلة للخادمات أو المربيات يسكبن في آذانهم وشخصياتهم الكثير من أمـور ثقـافتهم المتواضعة، فما يحدث هو صراع حضاري بين ثقافات متباينة يدفع ثمنه الصغار. كـذلك لا ننسى الدور الملقى على عاتق المدرسة التي يجب أن توضح لأولياء الأمور وذلك من خلال الندوات واللقاءات التي تقيمها مجالس الآباء والمعلمين الأطر الثقافية المتنافرة التي جاء بهـا معظم أفراد العمالة الوافدة وخصوصاً الآسيوية "خدم المنازل" بالتحديد ثم تبين خطورة تأثيرها على أبنائهم وبناتهم بهذه الثقافات المختلفة ، إن وضع هذه الحقائق العلمية أمام أولياء الأمور

من خلال اجتماعاتهم بالعاملين في مدارس أبنائهم أمر في غاية الأهميــة . (العابــد، 2001، 97)

ثالثاً: المسجد:

للمسجد أدوار تربوية واجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية في المجتمع المسلم كذلك لـــه دور هـــام وفعال في مواجهة الآثار السلبية لهذه العمالة. كما أنه يجب على أئمة المساجد أن يتفاعلوا مع مشكلة دخول العمالة الوافدة الأجنبية إلى بلاد الخليج العربـــي بـــصفة غيـــر مشروعة وذلك عند ارتكابهم أخطاء معينة قد تتمثل أحيانا في تجارة الإقامات لـــذلك فالأئمـــة مطالبين بتوعية المواطنين على عدم الصمت عند معرفتهم لأي معلومات قد تفيد جهات الأمن من تعقب الفارين من وجه العدالة والمتاجرة بالإقامات.

وأن يؤكدوا في خطبهم ومواعظهم خطورة الأعداد الهائلة والكبيرة من هذه العمالـــة المنزلية وتأثيرهم على أفراد المجتمع من حيث الانتماء للوطن . في مقابل أن يحث الخطبـــاء الفرد المسلم على أهمية هذا العمل بأنه عبادة أي أن النزول إلى ميدان العمل يـــوفر علـــى الدولة جلب العمالة الأجنبية وبالتالي يوفر أموالاً طائلة على الدولة. (العابد، 2001، 98)

رابعاً: الأسرة:

تلعب الأسرة دوراً هاماً وخطير في مواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافـــدة الأجنبيـــة تتمثل في قدرتها على وقاية أبنائها من شرورها وخطورتها من خلال التربية الواعية بهـــدف غرس العديد من القيم والعادات والأخلاق الفاضلة في نفوس أبنائها.

خامساً: في المجال الوقائي الداخلي:

يجب على الأسرة في المجتمع الإماراتي والخليجي أن تنتبه للخطـر المحـيط بهـا والمتمثل في وجود أفراد هذه العمالة الأجنبية من حيث التأثير في وظائفها بـل وفـي القـيم والعادات وأنماط السلوك التي يكسبونها لأطفالهم . كذلك يجب على الأسرة الخليجية أن تنمي في أبنائها الاعتماد على النفس في مرحلة الطفولة من خلال تفاعل الأسرة وبشكل إيجابي مع أطفالها، ولا تتركهم عرضة لتنشئة الخدم. وعلى الأسرة الخليجية أن تنتبـه إلـى المـشكلة الخطيرة المتعلقة باللغة العربية والتي بدأت تتضح آثارها على ألسنة نسبة لا يستهان بها مـن أبناء الخليج الصغار جراء استخدام خادمات أو مربيات أجنبيات لا يعرفن اللغة العربية معرفة صحيحة، وقد يكون من المناسب تعليم الخادمة أو المربية اللغة العربية سواء عن طريق أفراد الأسرة أنفسهم أو عن طريق حضور بعض الدروس المسائية التي قد تتيحها بعض المـدارس أو المؤسسات المهتمة بهذا الأمر. (العابد، 2001، 101)

كذلك يجب أن لا يقتصر الأمر على الأسرة فقط وإنما على المدرسة والذي يتمثـل بدورها التربوي في نشر الوعي بين الطلاب وتوعيتهم بالنواحي السلبية الناتجة عن تواجـد أفراد العمالة الأجنبية وتبصيرهم بحقائق هذه السلبيات والابتعاد عن أي تجمعات عماليـة أو حتى الأمور المتعلقة بالقوانين التي تخص العمالة الوافدة في الدولة والتي يجب علـى تلـك العمالة الالتزام بواجبها. إن توعية الطلاب بهذه الأمور كعلاج وقائي يستهدف تحذير الطلاب من الوقوع في هاوية الاختلاط بالجانب السلبي مع العمالة الوافدة في الدولـة. مـن خـلال المشاركة في الحملات المكثفة ضد انتشار الجرائم التي ترتكبها تلك العمالة الوافدة إلى الدولة بالطريقة الغير شرعية أو حتى الطريقة الشرعية بقصد التوعية والإرشـاد بخطـورة هـذه الجوانب التي قد تسبب فجوات في المجتمع.

وتقع على المدرسة المسؤولية الكبيرة في تنمية الوعي الوطني لدى طلابها عن طريق مراجعة مناهجها ومقرراتها بحيث تتضمن موضوعات حول هذا المعنى لتقوي في الطـلاب الانتماء إلى مجتمعاتهم والاهتمام بقضاياها ومشكلاتها وبالتالي يستطيعون مقاومـة تيـارات الهدم الخطيرة التي تهدد الكيان العربي في المنطقـة وبخاصـة كيـان الأسـرة الخليجيـة وخصائصها.

في مجال الأمن الداخلي:

يجب على وسائل الإعلام المتنوعة أن تنشر الحقائق المختلفة المتعلقة بالعمالة الأجنبية وسلبياتها ومخاطرها على المجتمع الاماراتى والخليجي بشكل عام . فقد أصـبحت سـلبيات العمالة الأجنبية من حقائق العصر الذي نعيشه. فالصحف والمجلات يجـب عليهـا أظهـار مخاطر هذه العمالة من حيث الأمن والاتجار في المخدرات وأن تبرز ما يرتكبه أفرادها مـن جرائم حتى تنبه المسئولين إلى ضرورة مواجهتها. و يجب عليها أن تقوم بالتحقيقات الصحفية والمقابلات التي تبين الوسائل التي يتبعونها للتسلل إلى البلاد حتى يمكن مواجهتها من جانـب السلطات الأمنية (الشبيلي، 200،1983) .كذلك ينبغي على أجهـزة الإذاعـة والتليفزيـون (الأجهزة المرئية والسمعية) تبني الندوات التي يحاضر فيها العلماء والمتخصصون والباحثون في المجال الاجتماعي حتى يدلي كل منهم برأيه العلمي والموضوعي في هذا الجانب ونقـف على أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على المجتمع الإماراتي والخليجي بشكل عام في الحاضر والمستقبل القريب.

ويجب على وسائل الإعلام المختلفة أن تبين من خلال المقالات الصحفية الهادفة والبرامج الذكية دور الشباب في وقف تيار الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي فيما لو تغيرت نظرتهم إلى العمل وخاصة العمل الحرفي واليدوي. (الشبيلي، 1983،100).

في المجال الاقتصادي:

يشكل وجود العمالة الوافدة بشكل مكثف استنزافاً للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها والتحويلات المالية المستمرة لدولهم الأصلية. وتمثل التحويلات مدخرات العمالة الوافدة من أجورها بعد تغطية احتياجاتها الاستهلاكية من الاقتصاد الوطني. وتشير تقديرات البنك المركزي إلى أن إجمالي تحويلات العمالة الوافدة بلغت نحو 4 مليار درهم خلال الفترة 1984–1995م، أي ما يعادل تقريباً نحو 14 مليار دولار، بمعدل سنوي قدره 260 مليون درهم إماراتي أي ما يعادل نحو مليار دولار سنوياً (المصرف المركزي، 1995).

ومن الجدير بالملاحظة أن كافة قيمة هذه التحويلات لا تتضمن التحويلات العينية التي تتم في صورة بضائع أو سلع مشحونة أو بصحبة الركاب ، الأمر الذي يمكن أن يرفع قيمة التحويلات إلى مستويات أكبر بإضافة هذه التحويلات العينية. فهذه التحويلات المالية لدولهم الأصلية تمثل تسرباً رئيسياً في دورة الدخل ، حيث لا يعاد بعثه في الجسد المحلي (يعني الاقتصاد المحلي) أو تحويله إلى استثمارات قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتوليد دخول إضافية في الاقتصاد الوطني ، علاوة على ذلك فإن وجود العمالة بأعداد كبيرة تفوق الحاجة المحلية يشكل استنزافاً وضغطاً كبيراً على الخدمات والمرافق العامة نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من التكلفة المالية الغير مباشرة لهذه العمالة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر لكثير من الخدمات (مثل الرعاية الصحية، والمواصلات، والكهرباء) حتى بعد تدني العائدات النفطية (العابد، 2001،102).

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

المنهجية:

تقع هذه الدراسة ضمن حقل الدراسات الوصفية (Descriptive Studies)، التي ترتبط بمفهوم البحث الوصفي الذي يتناول واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها، وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح هذا الواقع، أو تحديثه، أو استكماله، أو تطويره. وتمثل هذه الاستنتاجات فهما للحاضر، يستهدف توجيه المستقبل فهي تستهدف وصف الأحداث، والأشخاص، والمعتقدات، والاتجاهات والقيم، والأهداف، والتفضيل والاهتمام، وكذلك أنماط السلوك المختلفة، حيث قام من خلالها الباحث بتوصيف فن التحقيق الصحفي المقدم في الصحافة الإماراتية، وقدم مقترحات على ضوء النتائج التي توصل إليها قد تسهم في تطوير التحقيقات التي تقدمها الصحف المحلية.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في إطار منهج المسح، لتحقيق أهداف البحث، على أداة تحليل المضمون:

تعريف أداة تحليل المضمون:

هو كل بحث يستند إلى أدوات فنية تسمح باكتشاف علاقات ارتباطيه من خلال عملية التحديد بتنظيم وموضوعية لخصائص معبرة استنادا إلى الرموز الاتصالية.(سميسم، 2002، 71)

أداة تحليل المضمون:

حيث " تسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها- من حيث الشكل والمضمون- تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الاتصالية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال. وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية". (سميسم،2002، 71)

ولغايات تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتصميم استمارة للتحليل شملت الفئات المختلفة التي تلبي أهداف الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج العلمي الكمي لتحليل المضمون، وذلك وفق إجراءات وأسلوب تحليل المضمون المتبعة في الدراسات الكمية، كما أن الدراسة تضمنت جوانب أخرى يمكن إدراجها تحت مسمى التحليل النوعي- الكيفي- للمادة الإعلامية والتي تقع ضمن الدراسة الكمية لتعزيز النتائج التي وصلت إليها الدراسة، وإضفاء آفاق جديدة في شرح وتفسير الأرقام والجداول والتي في العادة ما تفرزها الدراسات الكمية.ويعد التحليل الكمي من أبرز سمات تحليل المضمون حيث يتيح هذا المنهج للباحث استخدام الطرق والأساليب الإحصائية التي تتيح وجود تبويب وتصنيف للفئات وتصنيف وجدولة للوحدات، وقياسها والتعبير عن نتائجها بقيم عددية، تهدف إلى تحقيق قدر من الموضوعية والتقليل من الأخطاء والتحيز. (حسين، 2003 ،25)

صدق أداة الدراسة:

بهدف التحقق من صدق أداة الدراسة المستخدمة (أداة تحليل المضمون)، تم عرضها على ثلاثة محكمين مختصين في المجال الإعلامي. وتم إعادة تطويرها في ضوء تعديلات المحكمين. إذ تم استثناء بعض الأسئلة المتعلقة في الديانة ومعتقدات العمالة الوافدة.

ثبات أداة الدراسة:

من أجل التحقق من ثبات أداة التحليل (أداة تحليل المضمون)، قام الباحث بعرض الإداة على ثلاثة محكمين مختصين* واستعان الباحث أثناء تحليله للاستمارة باثنين من طلبة السنة الرابعة من تخصص الإعلام في جامعة الإمارات، إذ تم اختيار عينة عشوائية من الصحف الثلاث بمعدل عددين من كل صحيفة، وبعد إجراء التحليل كانت نسبة الاتفاق (88%)، وهي نسبة مقبولة علمياً.

وحدة التحليل: (الموضوع): يعد من أهم وحدات التحليل في دراسة المضمون لأنه يكشف عن الآراء والاتجاهات الرئيسية في مادة الاتصال، وفي هذه الدراسة تم اعتماد أنواع الفنون الصحفية للتحليل. (حسين، 1983، 21)

<u>فئات التحليل</u>:

بعد إجراء تحليل أولي على المادة (نسبة 20%) توصل الباحث إلى أن الفئات التي تغطي البحث هي التالية:

---

* د. إبراهيم الشمسي/ جامعة الإمارات
د. جمال أبو الرز / الجماعة الهاشمية
د. عايشة عبد الله / جامعة الإمارات

1. نوع المادة الصحفية: وتشمل الخبر والتحقيق والتقرير والمقال وغير ذلـــك مـــن الفنـــون الصحفية.

2. مصدر المادة الصحفية المتعلقة بالعمالة الوافدة، وتشمل: ذاتية وخارجية وأكثر من مصدر (وكالات أنباء) وغير ذلك.

3. مصادر الخبر الذاتي: ويشمل المندوبون والمراسلون من الداخل والمراسلون من الخـــارج وغير ذلك.

4. جنسية العمالة الوافدة وتشمل: هندية وعربية وأجنيبية (غير عربية وهندية) ولم يوضحوا.

5.دوافع الهجرة للعمل في الامارات وتشمل: الاجتماعية والاقتصادية والصحية والدينية وغير ذلك.

6. الفئات العمرية للعمال وتشمل: 20-30 عاماً، 31-4 عاماً، 41-50 عاماً، لأكبر من 50 عاماً.

7. المستوى التعليمي للعمال وتشمل: ثانوية عامة فما دون، دبلوم، بكالوريوس، والدراســـات العليا.

عينة الدراسة:

امتدت فترة الدراسة من أول يناير 2004م حتى نهاية ديسمبر2004م، وتم اختيار هذه الفترة، كفترة آنية، ولأن هذا العام كان أكثر الأعوام التي نشرت فيها تحقيقات فـــي صـــحف الاتحاد والبيان والخليج، بناء على الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث لعينات عشوائية من سنوات سابقة 2001-2002-2003، حيث كان تعامل الصحف الـــثلاث مـــع التحقيـــق

الصحفي كشكل تحريري. وقد اختار الباحث عينة من مجتمع الدراسة عينة بنسبة 20 % من الصحف الثلاث، أي بواقع 73 عدداً من كل صحيفة.

وفي إطار هذا العام تم تحليل 82 مادة صحفية من الصحف الثلاث توزعت على مجالات عدة هي الخبر والمقال والتقرير والتحقيق، وغير ذلك. وكون البيان صحيفة يومية فقد حاول الباحث تطبيق الأسبوع الصناعي للحصول على عدد مناسب من التحقيقات فوجد الباحث صعوبة حيث طبق الأسبوع الصناعي على مدى أربعة أشهر من يناير وحتى إبريل ولكنه لم يصادف سوى تحقيقين مما اضطر الباحث لاستخدام أسلوب تحليل المضمون على عينة تحقيقات الصحيفة حتى يتمكن من الحصول على عدد معقول يمكن من خلاله التحليل والتفسير والتعليل.

وركزت الدراسة على تحليل جميع الفنون الصحفية التي تناولت أخبار العمالة الوافدة التي عرضتها الصحيفة، وذلك لسبب أساسي يتمثل في كون هذه الدراسة معنية بالتغطية الصحفية لأخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية والذي يمكن استقصاؤه من خلال المادة الصحفية التي نجدها في المساحة التي تفردها الصحيفة لأخبارها وتقاريرها ومقالاتها الصحفية، ولم تدخل هذه الدراسة في الهجرة الغير شرعية للعمالة الوافدة (التسلل) ضمن تحليلها للمادة الصحفية، وذلك لأن التغطية الصحفية للعمالة الوافدة التي شهدتها الأمارات في الفترة الأخيرة قد أخذت حيزا كبيرا من التغطية الصحفية، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى أفراد دراسة لها متخصصة بها.

وتم اختيار مادة التحقيق الصحفي كمادة للدارسة في الصحف العينة باستخدام أسلوب تحليل المضمون لكل التحقيقات المنشورة عام 2004.

اشتملت نتائج هذه الدراسة على تحليل (82) موضوعاً صحفياً نشرتها صحف الإمارات (الاتحاد، الخليج، البيان) خلال فترة العينة، وتوزعت هذه المادة الصحفية بين أربعة فنون من فنون المواد الصحفية، وهي الخبر، مقالات، وتشمل مقالات الكتاب والقراء والمسئولين وتقارير صحفية وتحقيقات صحفية. كذلك سوف توضح الجداول التالية والتي نهدف من خلالها توضيح عملية أو نسب توزيع أخبار الصفحة الأولى في صحف الدراسة الثلاث طبقاً لأنواع المصدر.

جدول (3) نوع المادة الصحفية

نوع المادة الصحفية	تكرار	النسبة ٪
خبر	65	%79.3
مقال	5	%6.1
تقرير	6	%7.3
تحقيق	3	%3.7
غير ذلك	3	%3.7
المجموع	**82**	**%100**

وقد وصلت نسبة الأخبار في عينة الدراسة إلى حوالي 79.3% كما يوضح ذلك الجدول رقم (3) وتبين من الجدول أن 7.3% من مجمل المواد المنشورة هي تقارير صحفية و6.1% مقالات، 3.7% تحقيقات صحفية إلى ارتفاع نسبة الخبر على غيره من الأنواع الصحفية لأن الخبر هو عصب حياة كل صحيفة يومية.

الجدول (4) مصدر التغطية الصحفية لأخبار العمالة الوافدة

المصدر	تكرار	النسبة ٪
الجمهور	1	%1.2
المندوب / الصحافي	69	%84.1
وكالة الأنباء	8	%9.8
غير ذلك	4	%4.9
المجموع	**82**	**%100**

يوضح الجدول رقم (4) مصادر الأحبار في الصحيفة، حيث يعود ما نسبتة 84.1% من مصادر الأخبار للصحفيين أنفسهم، وهذا يعطي انطباعا إيجابيا عن الصحافة الإماراتية لأنها تعتمد على القائمين بالاتصال بالدرجة الأولى وليس على وكالات الأنباء أو مؤسسات العلاقات العامة حيث بلغت نسبة وكالة الأنباء 9.8% فيما غير ذلك 4.9% أما الأخبار التي نشرت وكان مصدرها الجمهور فلم تتجاوز نسبة 1.2%.

جدول (5) جنسية العمالة الوافدة

الجنسية	تكرار	النسبة ٪
هندية	25	%30.5
عربية	2	%2.4
أجنبية(غير عربية وهندية)	25	%30.5
لم توضح	30	%36.6
المجموع	**82**	**%100**

يوضح الجدول رقم (5) جنسية العمالة الوافدة التي أشارت إليها الصحافة حيث بلغ عدد العمالة الهندية 30.5% في حين أن 36.6% تقريباُ لم توضح جنسية هذه الفئة، وبلغت نسبة العرب من العمالة الوافدة 2.4% تقريباً، والأجانب من غير العرب 30.5% وهذا يوضح

اهتمام الصحافة في العمالة أكثر من غيرها، وقد يعزى هذا الارتفاع نسبة العمالة الهندية في الدولة.

الجدول (6) يبين دوافع للهجرة

الجنسية	**تكرار**	**النسبة ٪**
اجتماعية	27	% 33
اقتصادية	45	% 55
صحية	5	% 6
دينية	4	%5
غير ذلك	1	%1
المجموع	**82**	**%100**

يبين الجدول رقم (6) أنه لا يمكن فصل الدوافع وراء الهجرة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط، ولذلك حاولت الدراسة من خلال تحليل المضمون للمواد الإعلامية الصحفية المنشورة أن تحدد الدافع الأول الذي يدفع الشخص للهجرة ، ولقد تبين من الجدول رقم (6) أن الدوافع الاقتصادية سجلت أعلى نسبة حيث بلغت 55% ثم تلتها الدوافع الاجتماعية بنسبة33% فيما كانت نسبة 6% للدوافع الصحية و 5% للدوافع الدينية ونسبة 1% لم تحدد. وهذا يبين أن العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي للهجرة للإمارات.

توزيع أخبار الصفحة الأولى للجرائد الثلاث طبقا لنوعية المصدر:

سوف نعرض الجدول التالي الذي من خلاله سنوضح عملية أو نسب توزيع أخبار الصفحة الأولى في صحف الدراسة الثلاث طبقاً لأنواع المصدر.

الجدول (7) نسب وتكرارات الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرارات	النسب المئوية%
20–30 سنة	51	%62
31–40 سنة	18	%22
41 – 50 سنة	7	%9
أكثر من 50 سنة	6	%7
المجموع	**82**	**%100**

يبين الجدول رقم (7) أن الفئة العمرية من 20–30 سنة قد حصلت على أعلى نسبة مئوية اذ بلغت (62%) من مجمل العينة، في حين حصلت الفئة من 31–40 سنة على نسبة (22%) من مجمل العينة، في حين حصلت الفئة العمرية من 41–50 سنة على نسبة (9%) من مجمل العينة، وأخيراً كانت الفئة العمرية أكثر من 50 سنة قد حصلت على نسبة مئوية مقدارها (7%) من مجمل العينة. وذلك لأن غالبية الذين هاجروا الى دولة الامارات العربية المتحدة كان من فئة الشباب كونهم قادرون على العمل في قطاع البناء وهو القطاع الأكثر توظيفاً للعمالة.

الجدول (8) نسب وتكرارات المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية%
ثانوية عامة فما دون	38	%46
دبلوم	29	%35
بكالوريوس	14	%17
دراسات عليا	1	%1
المجموع	**82**	**%100**

وفيما يخص المستوى التعليمي لأفراد العينة، يشير الجدول أعلاه الى أن (46%) من أفراد العينة كان مستواهم التعليم ثانوية عامة فما دون، في حين أن (35%) منهم كانوا من حملة شهادة الدبلوم، و(17%) منهم كانوا حاصلين على شهادة البكالوريوس، و(1%) فقط كانوا من الحاصلين على شهادة الدراسات العليا، وهذا يعني أن نصف المجتمع حصل على مستوى تعليمي منخفض.

الجدول (9) نسب وتكرارات توزيع أخبار الصفحة الأولى في صحف العينة

مصادر الخبر	الاتحاد			الخليج			البيان			المجموع		
	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت
ذاتية	191	24	3	148	19.6	3	188	24	3	527	22.5	3
خارجية	240	30	1	247	23.7	1	257	23.9	1	477	31.9	1
أكثر من مصدر	227	28.4	2	224	29.6	2	215	27.5	2	666	28.5	2
لم يوضح المصدر	140	17.6	4	137	18.1	4	122	15.6	4	399	17.1	4
المجموع	798	100		756	100		872	100		2339	100	

من خلال الجدول رقم (9) تمكنا من الوصول لعدة نتائج ألا وهي:

تتوزع وتنتشر أخبار الصفحة الأولى في صحف الدراسة الثلاث مرتبة طبقا لما أحرزته من تكرارات لمصادر الخبر على النحو التالي:

- جاءت المصادر الخارجية في المركز الأول بنسبة 31.9 % في صحف الدراسة مجتمعة ثم وجد أكثر من مصدر للخبر في المركز الثاني بنسبة 28.5 % فالمصادر الذاتية لصحف الدراسة في المركز الثالث بنسبة 22.5 % وحصلت الأخبار غير محددة المصدر على المركز الرابع بنسبة 17.1 %

- تشترك صحف الدراسة في اعتمادها على المصادر الخارجية أولاً وبنسب متقاربة إذ بلغت في صحيفة البيان 23.9 % وفي صحيفة الخليج 23.7 % وفي الاتحاد 30 % مما يعكس ظاهرة التدفق الإخباري غير المتوازن بعدها يأتي الاعتماد على المصادر الذاتية في المركز الثاني بنسبة متساوية بين الاتحاد والبيان بنسبة 24 % بينما فـــي الخليج بنسبة 19.6 %.

توزيع أخبار العمالة الوافدة في الصفحة الأولى طبقا لمصادر الصحيفة الذاتية:

يتبين في الجدول رقم (10) عملية توزيع أخبار الصفحة الأولى في صحف الدراســة الثلاث طبقا للمصادر الذاتية الخاصة بكل صحيفة:

جدول (10) نسب وتكرارات أخبار العمالة الوافدة في الصفحة الأولى في صحف العينة

مصادر الخبر	الاتحاد			الخليج			البيان			المجموع		
	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت
مندوبون	34	17.8	3	25	16.9	3	47	25	2	106	20.1	3
مراسلون من الإمارات	44	23	2	39	26.3	2	32	17	3	115	21.8	2
مراسل مقيم بالخارج	102	53.4	1	81	54.7	1	99	52.7	1	282	53.5	1
مراسل لمهمة محددة	8	4.2	4	2	104	4	6	3.2	4	16	3	4
أخرى	3	1.6	5	1	0.7	5	4	2.1	5	8	1.5	5
المجموع	191	100		148	100		188	100		527	100	

وأيضا الجدول يبين الأمور التالية:

- تتوزع أخبار الصفحة الأولى في صحف الدراسة الثلاث مرتبة طبقا لما أحرزته من تكرارات للمصادر الصحفية الذاتية على النحو التالي:
- مراسل مقيم في الخارج 53.5% ثم مراسلو الصحف بالدولة 21.8% ويأتي المندوبون العاملون في هذه الصحف 20.1 % أما المراسلون الموفودون في مهمة محددة 3 % أما المصادر الأخرى 1.5 % وتشمل إرسال الأخبار للدوائر والمؤسسات المحلية والإقليمية بالفاكس وتقارير السفارات ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تأتي أعلى نسبة لصحيفة الاتحاد في اعتمادها على الموفدين في مهمة محددة بنسبة 4.2 %أما صحيفة البيان بنسبة 3.2 % بينما لم تشغل سوى 1.4 % في صحيفة الخليج ويعود ذلك لطبيعة الإمكانيات المالية لصحيفتي الاتحاد والبيان الحكوميتين في حين يختلف الأمر بالنسبة لصحيفة الخليج الأهلية.
- جاء اعتماد صحيفة الاتحاد على مراسليها في الإمارات 23 % وصحيفة الخليج 26.3 % وصحيفة البيان بنسبة 17 %.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين مصادر الأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة وبعض المتغيرات الأخر، تم استخدام اختبار مربع كاي ويبين الجدول رقم (11) أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين نوع الصحيفة التي نقلته، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي المستخدم كانت أقل من 0.05. وبمراجعة التوزيع في التوزيعات التقاطعية لها، يلاحظ ان صحيفة الخليج كانت الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

جدول (11) نتائج اختبار مربع كاي بين مصادر الأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة وبعض المتغيرات

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	قيمة الدلالة الإحصائية
الصحيفة اليومية (الاتحاد، الخليج، البيان)	* 8.859 *	6	0.031
جنسية العمال (عرب، أوروبيين، آسيويين)	*6.821*	4	0.044
الفئات العمرية للعمال (20-30، 31-40، 41-50، اكبر من 50)	*9.365*	5	0.021
المستوى التعليمي للعمال (ثانوية عامة فما دون، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)	*5.635*	5	0.396

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.05

يشير الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين جنسية العمال موضوع الخبر، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي المستخدم كانت أقل من 0.05. وبمراجعة التوزيع في التوزيعات التقاطعية لها، يلاحظ ان العمالة الآسيوية كانت الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

يشير الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين الفئات العمرية للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبار، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي المستخدم كانت أقل من 0.05. وبمراجعة التوزيع في التوزيعات التقاطعية لها، يلاحظ ان العمال من الفئات العمرية بين 20 إلى 30 عاماً كانوا الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

يشير الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين المستوى التعليمي للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبار، وذلك لأن قيمة

الدلالة الإحصائية لاختبار مربع كاي المستخدم كانت أقل من 0.05. وبمراجعة التوزيع فـــي التوزيعات التقاطعية لها، يلاحظ أن ا لعمال الأقل تعليماً من فئة ثانوية عامة فما دون كـــانوا الأكثر تكراراً في للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ذات الأهمية، فقد وصل الباحث مــن خــلال دراسته إلى النقاط التالية:

1. كشفت الدراسة أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على الخبر، وهــذا بــالطبع عصب الحياة الصحفية كونها تعتمد اعتماداً كلي على المادة الخبرية.
2. كشفت الدراسة قلة المساحة التي تحتلها أخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية، وهذه النتيجة تتطابق مع بعض الدراسات السابقة التي تــم ذكرهــا حــول التغطيــة الصحفية للعمالة الوافدة في الدولة.
3. بينت الدراسة أن معظم ما ينشر فيها فيما يخص العمالة الوافدة نسبته تميل إلى الجنس الذكوري وذلك لطبيعة هجرة العمالة الوافدة إلى الدولة من الجانب الــذكوري التــي تتراوح 90% مقابل 10% نساء.
4. بينت الدراسة أن المصادر التي تستقي منها الصحافة الإماراتية في نشر أخبار العمالة الوافدة تعتمد على المصادر الذاتية وآراء الجمهور.
5. وضحت الدراسة أهمية وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المتعلقة بالعمالة الوافدة وأنها تعد مصدر لهم في ربط الأحداث والقصص الإخبارية بالمعلومات المتوفرة لديهم من أجل الوصول إلى الخبر بأسرع وقت ممكن.
6. اهتمت الصحافة بنشر قضايا العمالة بشكل رئيس وخاصة ما يتعلق بالهجرة للبحــث عن عمل.

7. هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافـــدة وبــــين الصحيفة التي نقلت الخبر والمستوى التعليمي للعمالـــة الوافـــدة وفئـــاتهم العمريـــة وجنسياتهم

التوصيات

سيحاول الباحث إيجاز بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد في عملية توضيح السلبيات والايجابيات في حجم العمالة الوافدة في الدولة والتي يمكن أن يستفاد منها في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة بالدولة.

1. دعم وسائل الإعلام وذلك لإعداد برامج توعية تحث المواطنين على الاعتماد على النفس وبيان مخاطر الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية .
2. رسم سياسة وطنية تساعد على تقليل نسبة عدد العمالة الوافدة عن 40% من جملة السكان في دولة الإمارات.

الخـــاتمة

إن مواجهة مشكلة العمالة الوافدة الأجنبية إلى دول الخليج العربي تحتاج إلى حلـــول سريعة وعاجلة باعتبارها مشكلة اجتماعية تتشعب جذورها وتتعدد خطورتها فـــي قطاعـــات المجتمع الخليجي. وهناك مؤشرات وإحصائيات ووثائق ودراسات ميدانية وبيانات صدرت من جهات رسمية تدل دلالة واضحة على خطورة تواجد العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة في الـــدول الخليجية . ويبدأ حل المشكلة بتربية الأبناء تربية صحيحة قائمة على أساس الدين الإسلامي الحنيف والسنة النبوية الشريفة وفي إطار قيمنا ومعتقداتنا وعاداتنا وتقاليدنا العربية الأصيلة. وعموماً فإن مواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة لها جانبان وقائي وآخر علاجي يتمثل فـــي ملاحقة الأضرار والآثار السلبية التي وقعت بالفعل ومحاولة علاجها أو التخفيف منها.

يتمثل الجانب الوقائي في تبصير الناس بخطورة العمالة الأجنبيـــة الوافـــدة وآثارهـــا السلبية والأضرار التي سيتعرضون لها عن طريق التسلـــح بـــالعلم والمهـــارات والخبـــرات المطلوبة، وكما ان للمؤسسات الاجتماعية دور هام في مواجهة الآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة.

المراجع

1. أسود، فلاح، (1988)، رؤية جديدة للعمالة الآسيوية الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الخليج العربي .- مج 20 ، ع 3.
2. إمام، إبراهيم، (1969)، الإعلام و الاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
3. باقر، عبد الله، (1988)، الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة: رؤية إسلامية. القاهرة: المعهد العالي للدراسات الإسلامي، رسالة ماجستير.
4. بدر، أحمد، (1982)، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية، وكالة المطبوعات، الكويت.
5. بلال، بلال، (1990)، التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 1975 – 1980 الجزء الأول من دراسات في مجتمع الإمارات .- الشارقة : جمعية الاجتماعيين.
6. بن طوق، سعيد، (1988)، الهجرة الوافدة السودان : كلية القادة والأركان ، 1988.- رسالة ماجستير غير منشورة.
7. بوشهاب، عبد الله، (1984)، الهجرة إلى مجتمع الإمارات.- شؤون اجتماعية – س1، ع 2.
8. الجاسم، خزعل، (1981)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ،س9 ،ع 3 ،14 .
9. الجواد، عصام، (1984)، التنشئة الاجتماعية والتوافق الدراسي: دراسة عن تأثير العمالة الأسيوية (البشكار والبشكارة) في التوافق الدراسي للتلاميذ بدولة الإمارات العربية المتحدة .- القاهرة : جامعة عين شمس – كلية الآداب ، رسالة ماجستير.

10. الجواد، عصام، (1987)، أثر المربيات على الصحة النفسية ومفهوم الذات لدى الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة .– القاهرة : جامعة عين شمس– كلية الآداب، رسالة دكتوراه.

11. حسين، سمير، (1983)، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة.

12. حمزة، كمال، (1980)، عضو اللجنة المؤسسة لصحيفة البيان في حوار مع مجلة الأزمنة العربية 1980/1/9 ص11، حوارات حول العمالة الوافدة في الإمارات .– الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1992.

13. خضور، أديب، (1990)، النظرية العامة في الصحافة، سلسلة المكتبة الإعلامية، دمشق.

14. راشد، إبراهيم، (2000)، التكنولوجيا والصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة .– أبو ظبي: مؤسسة الاتحاد.

15. رشتي، جيهان، (1978)، نظريات الاتصال. دار الفكر العربي، القاهرة.

16. رشتي، جيهان، (1978)، الإعلام الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة.

17. سميسم، حميدة، "الرأي العام وطرق قياسه"، عمان، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2002.

18. السويدي، مشرف، (1993)، العمالة الوافدة ومشكلاتها – شؤون اجتماعية.– س 10، ع 39) خريف.

19. السويدي، مشرف، (1994)، خدم المنازل في الإمارات العربية المتحدة / محمد عيسى السويدي، عبد الله محمد أبو شهاب ، طه حسين حسن .– دبي : صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

20. السكر، أحمد و طواحين، سعد، الموجه الصحفي، منشورات وكالة النباء الأردنية–بترا، 2002، ص 16.

21. الشال، انشراح، (1985)، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

22. الشامسي، ميثاء ، (1992)، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة : دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات .– القاهرة : جامعة عين شمس – كلية الآداب - رسالة دكتوراه.

23. الشبيلي، عبد الرحمن، (1983)، كيف يؤدي الإعلام العربي دوره في دعم الأمن الفكري حوار منشور في العدد9 سنة في مجلة الأمن والحياة.

24. الشمسي، إبراهيم، (2002)، الإعلام والثقافة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب للطباعة والنشر.

25. العابد، إبراهيم، (2001)، الإعلام والأمن: نحو علاقة تكاملية.جامعة بيروت. دار النهضة للطباعة والنشر.

26. علي، أسامه عبدالرحيم (2003) فنون الكتابة الصحفية والعمليات الادراكية لدى القراء ،ابتراك للطباعة والتوزيع القاهرة .

27. عثمان ، محمد، (2001)، النفط ، العين جامعة الإمارات العربية المتحدة.

28. عزت، عزة، (1980)، الصحافة في دول الخليج العربي ، رسالة الماجستير غير منشورة ، القاهرة : كلية الاعلام – جامعة القاهرة، ص52–ص55.

29. عمران، كريم، (1986)، كريم في حوار مع صحيفة الخليج بمناسبة مرور 6 سنوات على إعادة الصدور من مطابعها في الشارقة في 7 أبريل 1986 ملحق صحيفة الخليج ص5.

30. غباش، موزة، (1983)، الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الآداب، رسالة ماجستير.

31. غباش، موزة، (1990)، الهجرة الخارجية والتنمية : دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .– دبي : القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

32. الفارس، عبد الرزاق، (1998)، دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية في دولة الإمارات.

33. فخوري، عامر، (2004)، الاعلام والمجتمع، جامعة بيروت، لبنان، دار الثقافة والعلوم للطباعة والنشر.

34. أبحاث ومناقشات الملتقى الأدبي الثاني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التمثيلية الإذاعية والتليفزيونية، (1992)، أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة.

35. البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، (1996): الدورة الثالثة 1992: الجزء الأول.– دبي: ندوة الثقافة والعلوم.

36. العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، (1983) بيروت: مركز دراسات الخليج العربي.

37. القاسمي، خالد، (1999)، التاريخ الحديث و المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة.الإسكندرية،مصر: المكتب الجامعي الحديث.

38. ليلى، محمد، (2001)، الإعلام والصحافة المعاصرة، جامعة الشارقة، دولة الإمـــارات العربية المتحدة، دار العلوم للطباعة والنشر.

39. المصرف المركزي في دولة الإمارات 1995/1984.

40. المصمودي، مصطفى، (1985)، النظام الإعلامي الجديد، 1985 الكويت.

41. المطوع، أحمد، (2003)، المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات ، دار البشائر للطباعة والنشر.

42. المطوع، محمد عبد الله، (1997)، صورة الوافدين من خلال صحافة الإمارات، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 25 ، ع 3.

43. النويس، عبد الله، (1984)، وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحـــدة. أبـــو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.

44. الهاجرى، عبد الرحمن، (1987)، مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قـــوانين الجنـــسية والإقامة في حلها: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحـــدة .- الريـــاض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، رسالة ماجستير.

ملحق رقم (1)

نموذج كشاف الدراسة

1. **الصحيفة:** ☐ الاتحاد ☐ البيان ☐ الخليج

2. **نوع المادة الصحفية:**

☐ خبر ☐ مقال

☐ تقرير ☐ تحقيق ☐ غير ذلك

3. **مصدر المادة الصحفية المتعلقة بالعمالة الوافدة:**

☐ ذاتية ☐ خارجية

☐ أكثر من مصدر (وكالات أنباء) ☐ غير ذلك

4. **مصادر الخبر الذاتي:**

☐ مندوبون ☐ مراسلون من الداخل

☐ مراسلون من الخارج ☐ مراسل لمهمة محدودة

☐ غير ذلك / أخرى

5. **جنسية العمالة الوافدة:**

☐ هندية ☐ عربية

☐ أجنبية (غير عربية وهندية) ☐ لم توضح

6. **دوافع الهجرة للعمل في الإمارات:**

☐ اجتماعية ☐ اقتصادية

☐ صحية ☐ دينية ☐ غير ذلك

7. **الفئات العمرية للعمال موضع الخبر:**

- ☐ 20 – 30 عام
- ☐ 31 – 40 عام
- ☐ 41 – 50 عام
- ☐ أكبر من 50 عام

8. **المستوى التعليمي للعمال:**

- ☐ ثانوية عامة فما دون
- ☐ دبلوم
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دراسات عليا

ملحق رقم (2)

المحكمين

2. د. إبراهيم الشمسي/ جامعة الشارقة/ كلية الصحافة والإعلام.
3. د. جمال أبو الرز/ الجامعة الهاشمية/ كلية العلوم التربوية.
4. د. عائسة عبد الله/ جامعة الإمارات/ كلية الصحافة والإعلام.

ملحق رقم (3)

نموذج فئات تحليل مضمون

الصحيفة: ☐ الاتحاد ☐ البيان ☐ الخليج

نوع المادة الصحفية وتتألف من					مصدر المادة الصحفية المتعلقة بالعمالة الوافدة				مصادر الخبر الذاتي					جنسية العمالة الوافدة				دوافع الهجرة للعمل في الإمارات					الفئات العمرية للعمال موضع الخبر				المستوى التعليمي للعمال			
خبر	تحقيق	تقرير	مقال	غير ذلك	ذاتية	خارجية	أكثر من مصدر (وكالات أنباء)	غير ذلك	مندوبون	مراسلون من الداخل	مراسلون من الخارج	مراسل لمهمة محدودة	غير ذلك	هندية	عربية	أجنبية (غير عربية وهندية)	لم توضح	اجتماعية	اقتصادية	صحية	دينية	غير ذلك	20-30 عام	31-40 عام	41 – 50 عام	أكبر من 50 عام	ثانوية عامة فما دون	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا